

الفصل الأول

لماذا؟ .. وكيف؟ ..

- ١ -

هل يمكن ان توجد اشتراكية " عربية " متميزة عن النماذج الاشتراكية القائمة في العالم الآن ؟ .. وإن وجدت ، فما هي تلك الاشتراكية العربية ؟ . سؤالان يثيرهما الحديث عن " الاشتراكية العربية " ، أولهما الأصل والأساس ، إذ لو سلمنا بأنه من غير الممكن أن توجد اشتراكية " عربية " لما كانت ثمة حاجة إلى البحث في ماهية تلك الاشتراكية التي لن تكون .

يرد الاشتراكيون العرب على السؤال الأول : نعم ، يمكن أن توجد اشتراكية " عربية " بل لا يمكن أن توجد إلا اشتراكية " عربية " في الوطن العربي .

لماذا ؟

لكي نجيب على هذا السؤال ، ينبغي أن نعرف شيئاً عن نشأة وتطور الاشتراكية ، وذلك بالقدر الذي يكفي لمعرفة عم يدور الحديث ، ولنرى إن كان تاريخ الاشتراكية نفسه يمدنا بعناصر الجواب على ما نريد .

عندما بدأ القرن التاسع عشر ، كانت أوروبا – الغربية على وجه خاص – قد تحررت من النظام الإقطاعي ، وبدأت تتذوق رضاء الثورة الصناعية . ومع الثورة الصناعية الحاجة الملحة إلى المواد الخام والأسواق وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال . كان أي قيد على نشاط الفرد أو ارادته ، وأية عرقلة للتجارة الداخلية أو الخارجية ، وقوفاً في سبيل ثورة التصنيع وهي في دفعتها الثورية . ولما كانت الأفكار والنظريات لا يمكن أن تكون معلقة بعيداً عن الواقع ، فقد كان مذهب الاقتصاد الحر صاحب السيادة المطلقة في ذلك الوقت . كان انتعاش أوروبا – وانجلترا على وجه خاص – نتيجة تراكم الثروات التي انتهت من المستعمرات وتصنيعها ، وبيعها ، دليلاً من الواقع على صحة مذهب الاقتصاد الحر . وكان مذهب الاقتصاد الحر تبريراً ، وتفسيراً ، نظرياً وعلمياً للواقع الاقتصادي المزدهر . والمذهب الحر يستند إلى الحريات التي انتزعتها ثورات التحرر من برائن عهد الإقطاع ولخصتها في شعار مفتوح هو " دعه يمر ، دعه يعمل " . شعار حمله الفلاسفة والمفكرون واستطاعوا ان يرسوه على قواعد علمية كان يظن وقتئذ أنها أصلب من أن تدحض . وحمله التجار والصناع واستطاعوا ان يخلقوا منه ثروات متراكمة كان يظن وقتئذ أنها لن تزول . حمله على وجه خاص المفكرون الانجليز والفرنسيون ، ولم يكن ذلك اعتباطاً ، فقد كانت انجلترا وفرنسا في طليعة الدول التي تحتاج إلى أن يقول الجميع فيها " دعه يمر ، دعه يعمل " . حمله في انجلترا آدم سميث وأرساه على قانونين أساسيين ؛ قانون " المنفعة الشخصية " ، وقانون " العرض والطلب " . فالفرد عنده – كل فرد – يسعى إلى إشباع حاجته الشخصية . هذا الباعث هو القانون الطبيعي العادل ، الحقيقي ، الذي يقود نشاط الأفراد . وما على الحكومة – أية حكومة – إلا أن تلتزم الحيدة أو أن تمهد لهذا القانون السبل ليؤدي وظيفته في إسعاد الأفراد ، فالتناس ليسوا أكثر من أفراد ان سعد كل واحد منهم أصبحوا جميعاً سعداء . وفي ظل التنظيم الصناعي تتعدد حاجات الأفراد ولا يستطيع كل فرد – بمجهوده – أن ينتج ما يشبع رغباته جميعاً ، ولهذا فإن كل فرد سيختار تلقائياً وطبيعياً ودون تدخل أفضل أنواع العمل الذي يجيده (نظرية تقسيم العمل) . ولما كان كل فرد لن ينتج لنفسه فقط ولكن لنفسه ولغيره فإن تعاوناً طبيعياً وتلقائياً

سيتم بين المجموع في سبيل رخاء الجميع (نظرية التبادل) ، وسيحاول كل فرد ، مسوقاً إلى ذلك بنزغته الطبيعية إلى إسعاد نفسه ، أن يزيد من إنتاجه ليحقق أكبر فائض عن حاجته الشخصية . وسيكون هذا الفائض ادخاراً لمواجهة مزيد من رغباته المقبلة . وهكذا يتراكم الإنتاج ويعم الرخاء . كما أن الادخارات الفردية ستتحول إلى مزيد من رأس المال (نظرية تراكم رؤوس الأموال) : لإنشاء مزيد من الصناعات ، لإنتاج مزيد من السلع ، لإشباع مزيد من الرغبات ، لإسعاد مزيد من الناس . وسيوزع الإنتاج على السلع النافعة وحدها ولن يستطيع أحد أن يركز على إنتاج بعض السلع ويحرم الناس من إشباع حاجتهم إلى سلع أخرى . ويتم هذا التوازن بين حاجة الناس والسلع المنتجة تلقائياً وطبيعياً ، إذ بجوار القانون الطبيعي الأول " المنفعة الشخصية " قانون اقتصادي ينظم الإنتاج تنظيماً طبيعياً دون تدخل أية سلطة على الوجه الذي يسعد المجموع ويتفق مع مصالحهم . فلو أن الطلب زاد على سلعة بحيث أتاحت الفرصة لمنتجها فرفع سعرها وحقق من وراء ذلك ربحاً مرتفعاً نسبياً ، فإن رؤوس الأموال ستنتج - بحثاً عن الربح وبحكم قانون المنفعة الشخصية - إلى إنتاج مزيد من تلك السلعة ، فإن زاد إنتاجها وكثر عرضها في السوق ، أدى ذلك حتماً إلى أن ينخفض ثمنها . ومن ناحية أخرى ، إذا قل الطلب على سلعة فلن يستطيع منتجها التخلص من إنتاجه إلا ببيعها بسعر لا يحقق ربحاً وربما يتضمن خسارة ، عندئذ تتحول رؤوس الأموال عن إنتاج تلك السلعة ، ويقل المعروض منها إلى أن يوازي الطلب .

وهكذا يتفاعل القانونان ، قانون " المنفعة الشخصية " ينطلق إلى أقصى غايته ، بكل النشاط الذي يحركه الباعث الشخصي ، ينظمه ويرده إلى حيث تتحقق مصلحة المجموع قانون " العرض والطلب " في إطار من المنافسة الحرة دون حاجة إلى أي تدخل .

هذا هو الأساس العلمي لمذهب الاقتصاد الحر الذي تحققت في ظلّه أكبر ثورة إجتماعية في المرحلة التاريخية التي بدأت من القرن السابع عشر . تبناه ألمع الاقتصاديين والفلاسفة في ذلك الوقت ودافعوا عنه ، وأضافوا إليه ، وحاول بعضهم أن يحد من انطلاقه ولكن في فرعيات لا تمس الأصل ، فإن أحداً منهم حتى الذين لم يأخذوه مطلقاً بدون حدود ، لم يحاول أن يخرج عن إطاره . فالفيزيوكرات وعلى رأسهم كيزني ، ومرسيه دي لاريفيير ودويون في فرنسا ، ومالتس وريكاردو في إنجلترا ، بالرغم من الاختلاف الواضح في النتائج التي انتهت إليها أبحاثهم ، وبالرغم من ترددهم البين في إطلاق المذهب الحر دون أي قيد ، لم يكونوا سوى دعائم له وتلامذة في مدرسته . وقد بلغت سيطرة المذهب الحر على الفكر الانساني في تلك الحقبة من التاريخ أن مالتس وريكاردو انتهيّا - كل بطريقته - إلى أن الانسانية مقدّمة في ظلّه على كارثة ، حاول كل منهم أن يجد لها علاجاً ، ومع ذلك لم يخطر ببال أحدهما أن يخرج على مذهب الحرية الاقتصادية ولو لتلافي تلك الكارثة .

دخلت أوروبا النصف الأول من القرن التاسع عشر في ظل الرأسمالية الصناعية المزدهرة يدعمها ويبررها المذهب الحر مندفعين معاً ، جنباً إلى جنب ، في ثورة غيرت التركيب الاقتصادي والاجتماعي لا في أوروبا وحدها بل في أجزاء كثيرة من بلاد العالم .

وأنه لمن المهم ، لفهم الاشتراكية بصفة عامة ، والاشتراكية العربية بصفة خاصة ، أن نحيط بمدى هذا الانقلاب التاريخي . فأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، هي التربة التي نبتت فيها أول بذور الاشتراكية . وتغذت من عصارتها وحملت سماتها . ولن نجد وصفاً لأثار الرأسمالية الصناعية ولا تحليلاً لتلك التربة أوفى وأدق مما قاله كارل ماركس وفريدريك أنجلز في " البيان الشيوعي " الذي نشره في لندن في فبراير سنة ١٨٤٨ . قالوا : " لقد لعبت البرجوازية (الرأسمالية الصناعية) دوراً بالغ الثورية

في التاريخ . فأينما كانت لها اليد العليا قضت على العلاقات الاقطاعية والقبيلية والبدائية ومزقت - بدون رحمة - شتى الروابط التي كانت تربط الانسان إلى " سادته الطبيعيين " .

" فقد كانت أول ما كشف عن القدرات الخلاقة لنشاط الانسان ، فحققت من المعجزات ما يجاوز أهرام مصر ومنشآت الرومان وآثار الغوط ، وانتشرت انتشاراً طغى على كل ما سبقه من هجرات الشعوب وزحف الصليبيين . إن كل ما كان ثابتاً مكيناً من العلاقات قد تبدد . وكل ما كان منها في سبيل التكوين قد أصبح أثراً قبل أن يتكون . لقد ذهب مع الريح كل ما كان صلباً . وكل مقدس أصبح كفراً . واضطر الانسان - آخر الأمر - إلى أن يقف وجهاً لوجه أمام الظروف الحقيقية لحياته وصلاته بالنوع الذي ينتمي إليه . وهكذا دفعت الحاجة إلى أسواق دائمة تستوعب الانتاج إلى أن تسعى الرأسمالية الصناعية في أطراف الأرض جميعاً ، فعششت في كل مكان ، واستقرت في كل بقعة ، ووطدت علاقتها بكل إتجاه . وعن طريق استغلالها الأسواق العالمية ، طبعت الانتاج والاستهلاك في كل بلد بالطابع العالمي . ورغم أنف الرجعيين ، سحبت من تحت أقدام الصناعة القاعدة الوطنية التي كانت تقوم عليها " . وبدلاً من الحاجات القديمة التي كانت المنتجات الوطنية تكفي لإشباعها ، أوجدت حاجات أخرى لا تشبع إلا بمنتجات تأتي من أقصى الأرض . وبدلاً من الاكتفاء الذاتي العتيق خلقت تكاملاً عالمياً بين الأمم " . وقد استطاعت الرأسمالية الصناعية ، عن طريق التقدم السريع في أدوات الإنتاج ، والسهولة الفائقة في وسائل المواصلات ، أن تجذب أكثر الأمم بربرية إلى حظيرة المدنية ، إن الأسعار الرخيصة لمنتجات الرأسمالية الصناعية هي المدفعية الثقيلة التي تدك بها أسوار الصين ، وتخضع بها الكراهية البربرية للأجانب " . لقد أخضعت الرأسمالية الصناعية الريف لأحكام المدن وخلقت عديداً منها وضخمت سكانها على حساب سكان الريف . وهكذا انتزعت كثيراً من الناس من ركود الحياة الزراعية ، وكما جعلت من الريف عالية على المدن ، جعلت من البلاد المتخلفة وشبه المتخلفة عالية على البلاد المتمدنية . أصبحت البلاد الزراعية عالية على البلاد الصناعية . أصبح الشرق عالية على الغرب " .

هذا هو الجانب الايجابي من أوروبا في ظل الرأسمالية الصناعية كما رآه ماركس وانجلز ، أي الجانب الذي حلت به الرأسمالية مشكلات النظام الاقطاعي . أما الجانب الآخر ، فقد صور ماركس وانجلز في البيان الشيوعي عندما قالوا انها " لم تبق رابطة بين إنسان وإنسان سوى المصلحة الشخصية المجردة . سوى الرابطة الباردة كالموت ، الدفع نقداً . لقد أغرقت في بحر الأرقام الأناني المتجمد أعماق ما في الدين والفروسية والعواطف . لقد حولت الإنسان إلى مجرد سلعة واستبدلت حرية التجارة وحدها بجميع الحريات التي نصت عليها المواثيق . وفي كلمة واحدة : أحلت الاستغلال العاري الصفاق المباشر القاسي محل الاستغلال الذي كانت تغلفه الأديان والأوهام السياسية " . لقد جردت كل المهن من كل ما كان مقدساً وشريفاً وأحالت الأطباء والمحامين ورجال الدين والشعراء والعلماء إلى مجرد عمال أجراء . لقد مزقت قناع العاطفة في الأسرة وأحالتها إلى مجرد علائق مالية " .

لم يكن ماركس وانجلز وحدهما كل من أحس بهذا التخريب الرأسمالي فإن أكثر ما قيل اعتدالاً : أنه من بين بريق ذلك الرخاء والتقدم تكررت ظاهرة اقتصادية اجتماعية مدمرة . فقد لوحظ أنه بين فترات تتراوح بين سبع سنوات وعشر سنوات يزيد الانتاج زيادة مفرطة ، وتنهار الأثمان انهياراً مخرباً فتفلس المؤسسات وتغلق المصانع وتنهش البطالة والبؤس حياة العمال . وبتكرار تلك الأزمات ، تكونت " طبقتان " متضادتان : أصحاب العمل أو الرأسماليون في ناحية ، والأجراء أو العمال في ناحية أخرى . وبدأت كل فئة في تنظيم وسائل الدفاع عن مصالحها . وقد وجد ذلك الصراع غذاءه في شروط العمل التي كانت تفرض على العمال . ففي سبيل زيادة الربح ، أو في سبيل تلافي الأزمات الاقتصادية المدمرة ، كان أصحاب الأعمال يحاولون بكل وسيلة تخفيض تكاليف الانتاج . ولم يكن ثمة أي وازع أو مانع أو رادع من استعمال الوسائل التي

تفتق عنها أذهان أصحاب الأعمال لتحقيق مصالحهم الشخصية. لقد كان مبدأ حرية " التعاقد " الذي رفع لواءه قانون نابليون هو السائد في مجال العقود والشروط . وكان الخوف من الجوع والفرع من البطالة كافيين ليعتقد العمال ، ويقبلوا " بإرادتهم الحرة " ، ما يفرض عليهم من شروط . فازدادت ساعات العمل إلى حد يتجاوز حتى الطاقات البشرية وانخفضت الأجور إلى مجرد الحد الذي قد يبقى على الحياة . وحلت النساء والاطفال محل الرجال في كل عمل تستطيع امرأة أو طفل القيام به بأجر أقل . وانتشر البؤس بين العمال وانحدرت مستويات المعيشة إلى حد ارتفعت معه نسبة الوفيات بينهم ارتفاعاً مروعاً . وقد أورد المؤرخ تريفيليان في كتابه " تاريخ إنجلترا الاجتماعي " صوراً لحالة العمال في إنجلترا في ذلك الوقت لا تقل بشاعة عن تلك الصور الذي حرص ماركس على إثباتها في كتابه " رأس المال " .

ومن الناحية النظرية ، أصبح مفكرو الرأسمالية أكثر ضراوة وأقل إنسانية " فالعمال مسئولون عن بؤسهم . وهو بؤس نافع على أي حال " كما قال شارلز دونييه ، " ويجب اعتبارهم – من الناحية الاقتصادية – مجرد آلات تولد قدرأ من الطاقة الانتاجية وتحتاج إلى بعض نفقات الصيانة لتعمل بانتظام مستمر " كما قال موليناري . وكان هذا الجانب المخرب يمثل مشكلة الانسان في ظل الرأسمالية .

- ٢ -

من هذا الواقع بكل خصائصه :

(١) ازدهار الرأسمالية الصناعية ، (٢) في ظل المذهب الحر المطلق ، (٣) تدعّمه مواد وأسواق المستعمرات ، (٤) ثم تكرار الأزمات الاقتصادية (٥) لفشل التوازن الاقتصادي (٦) وما ادت إليه من بطالة العمال وتعاستهم (٧) فوحّد البؤس بينهم (٨) في مواجهة أصحاب الأعمال (٩) كل هذا من حيث المكان في أوروبا الغربية (١٠) ومن حيث الزمان في الفترة التي بدأت من القرن السابع عشر واستمرت إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر ، من هذا الواقع ، بكل ما له وما عليه ، ولدت الدعوة الاشتراكية كحل لمشكلة الرأسمالية .

نقول الدعوة الاشتراكية لأن الاشتراكية بدأت واستمرت إلى أوائل القرن العشرين دعوات نظرية ، ما عدا تجارب محدودة ومؤقتة .

إلى أي حد أثر ذلك الواقع في الاتجاهات الاشتراكية ؟

كانت كلها بصفة عامة – تحمل سمة رد الفعل . أي تبدأ من صدمة رأسمالية لتنتقل في اتجاه مضاد لتصحيح آثار الصدمة . ثم اختلفت بعد هذا في مدى شمولها وأصالتها .

ففي إنجلترا ، حيث كانت قمة الازدهار الصناعي وحيث تكونت إلى جانب ، أو بدلاً عن الارستقراطية الانجليزية القديمة ، ارستقراطية جديدة من ملوك الصناعة ، رأى بعض أولئك السادة ، أن انطلاق المذهب الحر إلى آخر مداه مشحون بالمتاعب لهم ومدمر لحياة العمال أيضاً . فحملوا لواء الدعوة إلى الاشتراكية ، وتبنوا الدفاع عن قضايا العمال . غير ان هذا الاتجاه قد وقف – من حيث أساسه الفكري ومداه التطبيقي – عند الحد الذي لا يهدد المدافعين أنفسهم . وعلى هذا الأساس تكونت من الارستقراطيين الانجليز جمعية " إنجلترا الفتاة " سنة ١٨٤٢ ، وعلى رأسها ذررائيلي ، تدعو إلى إنصاف العمال استناداً إلى مبررات دينية وأخلاقية مثالية ، وتلوذ بعقاب السماء لتردد المستغلين والشريين من الرأسماليين .

كان أولئك الارستقراطيون " يسمعون " عن البؤس ، أما الذين " رأوه " ولمسوه فخطوا خطوة أكثر تقدمية . أشهر هؤلاء روبرت أوين " الاشتراكي الانجليزي " كان ملكاً من ملوك الصناعة وكانت اشتراكيته تحمل طابع " عطف رب العمل الرحيم " . هزته الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت إنجلترا سنة ١٨١٥ ، وزعزت يقينه بسلامة الأسس التي تقوم عليها الصناعة فتطلع إلى تخفيض ساعات العمل من ١٧ ساعة إلى ١٠ ساعات وإلى عدم تشغيل الأطفال دون سن العاشرة وإلى الحد من توقيع الغرامات التي كانت تعتبر - لانتشارها وفداحتها - مصادرة حقيقية للأجور ، وتوافرت لدى أوين الامكانيات المالية ليطبق أفكاره في مصانعه في نيولانارك ، فأقام المساكن للعمال والحدائق لأطفالهم وأمدهم بالغذاء الصحي ووسائل التسلية والعناية الطبية ، ونظم في " ايكوس " بالولايات المتحدة مستعمرة شيوعية نموذجية لم تلبث أن انهارت وهجرها سكانها ، وأنشأ في برمنجهام محلاً للمقايضة حيث يستطيع كل منتج أن يحصل على ما يريد عيناً في مقابل منتجات عينية فكانت تجربة خيالية الطموح للتخلص من استعمال النقود ومصادرة أية فرصة للاستغلال .

كان أوين يحلم بعالم دون ظلم ، ودون تعاسة ، يتأخى فيه رب العمل والعامل والناس جميعاً ويشتركون في خيراته بدون جشع أو حقد ، ولهذا سمي اشتراكياً . كان يبزر اشتراكيته تبريراً رأسمالياً ؛ ففي اجتماع عقده مع شركائه من كبار الرأسماليين ، احتج بعض الشركاء على " تجديرات " أوين وما تستنفذه من أموال ، فقال دفاعاً عن " اتجاهاته " وتبريراً له : " لاشك أن التجارب قد علمتكم مدى الفارق بين آلة محكمة التركيب سلسلة الاداء نظيفة ، وبين آلة أخرى مختلة وقذرة ومستهلكة ، فإذا كانت العناية التي تولونها الآلات تحقق لكم مزيداً من المنافع ألا يمكن أن نطبق هذا على تلك الآلات الأدمية : " العمال " ؟ ألا يمكننا أن نستنتج من هذا أن تلك الآلات المرهفة الحس ستصبح أكثر قدرة وفاعلية وفائدة لو عاملناها برفق وعينياً بها وجنبناها القلق " ؟ .

كان روبرت أوين يحلم بعالم دون ظلم ودون تعاسة ليحقق الصحة للعمال والازدهار للرأسمالية معاً ، وبذلك كان رائداً ومبشراً " بالاشتراكية " الانجليزية .

وكانت فرنسا أقل تقدماً - صناعياً - من إنجلترا ، أي كانت مشكلة الرأسمالية فيها أقل حدة وشمولاً . ففيها الارستقراطية القديمة ، وفيها الارستقراطية الجديدة من ملوك الصناعة ، وفيها جبهة واسعة من صغار الصناع والتجار ، وأخيراً نصف الشعب من الفلاحين . وكانت الأزمة الحادة أزمة تلك الفئة من متوسطي وصغار أصحاب الأعمال والتجار الذين هددتهم الصناعة الكبيرة والمنافسة الحرة وشبح الافلاس . وكان المصير الذي يخشونه ، ان ينقلبوا عمالاً فيذوقوا من كأس التعاسة الذي كاد يمتلئ فحملت تلك الفئة لواء الاشتراكية الفرنسية ؛ اشتراكية القانون والعدالة والاصلاح .

وتمثل هذه الاتجاهات " الاشتراكية الانتاجية " التي نادى بها سان سيمون . كان سان سيمون من أشد المعجبين بالصناعة الحديثة . ألم تكن فرنسا في أشد الحاجة إلى مزيد من الصناعة لتدرك التفوق الانجليزي ؟ لهذا انحصر حله الاشتراكي في أن يخضع النشاط الصناعي للتنظيم بحيث يتولاه الفنيون والمهندسون والعلماء والتجار ، وان يقضى على كل الذين يحصلون على دخل دون عمل . على الذين يعيشون على " فوائد " أموالهم و " ربح " ممتلكاتهم يأتيهم وهم قعود . ولما ان قرن سان سيمون الدخول بالعمل سمي اشتراكياً . واندفع تلاميذه ينظمون حركتهم على وجه عملي فيبدعون المشروعات وينفذونها ، وتركوا على الأرض آثاراً لم تتركها مدرسة من قبلهم . يكفي ان نعرف أن قناة السويس كانت مشروعاً سان سيمونياً ، وان ديلسيس كان تابعاً من أتباع سان سيمون .

أما فورييه فكان ممثلاً حقيقياً للتجار ، فقد كان هو نفسه تاجراً صغيراً لهذا اتجهت اشتراكيته رأساً إلى مهاجمة المنافسة الحرة . وكان الحل السعيد الذي يوافقه ويوافق قطاعاً كبيراً من الفرنسيين وقتئذ ، أن تبقى الرأسمالية الصناعية ولكن دون صراع ؛ دون أن يقضي الكبير على الصغير ، ودون إثارة مشاكل مع العمال وهكذا ابتدع نظاماً يقوم على أساس تقسيم عائد الصناعة بين العمال والرأسماليين والفنيين للعمال ١٢/٥ وللرأسماليين ١٢/٤ والفنيين ١٢/٣ .

أما المثقفون الفرنسيون فقد مثلهم لوي بلان الذي مكنته ثقافته من أن يدرك المشكلة إدراكاً أكثر شمولاً من صاحبيه فتبنى قضية العمال صراحة وبوضوح وأدان الملكية الفردية والمنافسة الحرة ، ودعا إلى تكتل العمال وحرصهم على الكفاح في سبيل حقوقهم ، وأولها حقهم في العمل . وفي سبيل إيجاد عمل لكل عامل دعا إلى إنشاء "مصانع اشتراكية" يتعاون العمال فيها على الانتاج ويديرونها او يشتركون في إدارتها وتزودها الدولة برأس المال وتقسّم أرباحها إلى ثلاثة أقسام : قسم للعمال يضاف إلى أجورهم، وقسم يخصص لتأمينهم ضد العجز والبطالة ، وقسم يبقى احتياطياً . من أين جاءت هذه الأفكار للسيد لوي بلان ؟ . جاءت بصفة أساسية من تعاسة قطاع العمال في فرنسا . ولكن قطاع العمال لم يكن قد وصل في اتساعه وعمق بؤسه إلى الحد الذي بلغه في إنجلترا مثلاً . ولهذا لم يكن من الممكن ان يكون تفكيره حلاً مناسباً لمشكلات الواقع السائد في فرنسا . ان كل علاقة بفرنسا أنه كان يخلق فوقها . ومن هناك ، خيل إليه أن الدولة – دولة فرنسا في ذلك الوقت – ستمد العمال برؤوس الأموال . وهو خيال يدل على انه كان يخلق عالياً وينظر إلى الواقع من شاطئ . فلما ان نزل إلى الأرض – إلى الواقع – واندلعت ثورة ١٨٤٨ في فرنسا ن وأسهم بنفسه فيها ، واستولى العمال على السلطة أربعة أشهر (من فبراير إلى يونيو) – اتاحت الفرصة للوي بلان فأصبح عضواً في الحكومة المؤقتة . ودبح بنفسه نصوص قانون حق العمل في ٢٥ فبراير ١٨٤٨ الذي لم يلبث ان ألغي . وانشأ " المصانع الاشتراكية " فالتحق بها في مدى شهرين عشرات الألوف من العمال ، يعملون في لا شيء لمجرد تبرير إعطائهم أجراً ، ولم تلبث أن اغلقت . ثم اتضح – بالرغم من إخلاص لوي بلان – أن بعض زملائه قد خانوا الثورة واتصلوا بأعدائها ؛ أعداء الاشتراكية .

ومع الحلول التي جربها لوي بلان جربت الثورة خلال تلك الفترة القصيرة أغلب الحلول التي تكون في مجموعها ما يمكن تسميته " بالاشتراكية الفرنسية وكانت النتيجة فشلاً ذريعاً . وسحقت جموع العمال سحقاً دائماً . وفشلت " أجمل النظريات الاشتراكية " لأن واقع فرنسا كان أقوى منها أي لأن الحلول الاشتراكية التي تبنتها ثورة ١٨٤٨ كانت في غير أوانها . لن الثورة كما قال برودون " ولدت قبل ان يتم تكوينها " .

أما في ألمانيا ، فلم تكن المشكلة مشكلة خطر الرأسمالية الصناعية . فلم تكن ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد تخلصت تماماً من النظام الإقطاعي ، وكانت الرأسمالية الصناعية تحاول ان تثبت أقدامها في مواجهة بقايا الإقطاع الألماني وفي مواجهة خطر منافسة البضائع الإنجليزية . لهذا كانت الدعوة التي تبناها فريدريك ليست تهدف إلى تدخل الدولة – أحد ملامح الاشتراكية – ضد أسوأ جوانب الاقتصاد الحر في نظر الألمان ، أي ضد حرية التجارة الخارجية . وكان لا بد ان يتكامل الاقتصاد الألماني حتى يدعم مركز الرأسمالية الصناعية ويؤكد انتصارها . ولتبرير كل هذا نظرياً أبدع ليست نظريته في " الأمة " في مقابل " الفرد " ، وفوقه . وأبدع نظريته في التطور التاريخي فقال أن الأمم تمر بمراحل خمسة : مرحلة الصيد ، ومرحلة الرعي ، والمرحلة الزراعية ، والمرحلة الزراعية الصناعية ، واخيراً المرحلة الزراعية الصناعية التجارية ، وان لكل مرحلة نظاماً يلائمها . وأن حرية التجارة لا تلائم سوى المراحل الثلاثة الأولى ، وان تدخل الدولة والحد من حرية الأفراد لازمان في المرحلتين التاليتين ، وهما المرحلتان اللتان كانت تمر بهما ألمانيا في ذلك الوقت . آراء لها أساسها الفكري والعلمي تكون حلاً لمشكلة قائمة في

الواقع . تحمل من الاشتراكية سمة التدخل واعلاء مصلحة المجموع – الأمة – على المصالح الفردية ، فلم تلبث ان طبقت ونجحت ، فبفضل فريديريك ليست اتحدت بفاريا وفرتمبرج في وحدة جمركية ، وكذلك فعلت بروسيا وهيس وانضمت اليها ساكس ، ثم انتهى هذا التوحيد الجزئي إلى وحدة جمركية ألمانية " الزولفرين " . ولم يكن الواقع الألماني ليقبل أكثر من هذا اتجاهاً في سبيل الاشتراكية ، فطرد كارل ماركس من ألمانيا . وعندما أراد الفلاسفة الألمان ان يغلفوا كتاباتهم بطابع اشتراكي أكثر تقدماً ، استعاروا أفكارهم من رواد الاشتراكية الفرنسية ووضعوا عليها عنواناً جديداً : " الاشتراكية الحقيقية " ونسوا – كما قال كارل ماركس وفريديريك انجلز – انه عندما انتقلت المذاهب الاشتراكية الفرنسية إلى ألمانيا لم تنقل معها الواقع الفرنسي .

لنتذكر أن ماركس وانجلز قالوا هذا .

ولنقف قليلاً لنرى أهم خصائص تلك الاتجاهات الاشتراكية التي سردنا شيئاً عنها حتى الآن على ضوء البحث عن إجابة هذا السؤال : " هل يمكن ان توجد اشتراكية عربية متميزة عن غيرها ؟ "

أهم تلك الخصائص ، كما قلنا من قبل ، أنها جميعاً حلول لمشكلات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . فهي محاولات نظرية – أو تطبيقية – محدودة ومؤقتة لتجريد النظام الرأسمالي من عيوبه في التطبيق . من هذه السمة تفرعت خصائص أخرى :

فمن حيث الشمول في المكان ، كانت كلها اشتراكيات " أوروبية " . وإذا اعتبرناها دعوات ثورية ، بالمعنى الدارج للثورة ، فقد كانت ثورة الاشتراكيين – وقتئذ – ضد فقر وبؤس العمال " الأوروبيين " . كانت ثورة تريد – بطريقة أو بأخرى – أن يشارك العمال في الثروات المكسدة في بلادهم ، وان يتنقوا – مع الآخرين من الأوروبيين – نعيم الازدهار الصناعي . وكان حرمان العامل الأوروبي من ذلك النعيم ، يجرح إحساس الاشتراكيين ، ويؤرق ضمائرهم ويستفز أفكارهم ، فتخرج النظريات داعية لإنصاف " الإنسان " العامل وإنقاذه ، ورد حقوقه . كانوا يتحدثون عن " الإنسان " ويعنون به الإنسان الأوروبي . ذلك أنه بالرغم من أن الحقيقة كانت تصرخ بأن معركة الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي يخوضها الاشتراكيون منصبية على ثروات أكثرها غير أوروبي ، وبالرغم من ان الاشتراكيين كانوا يعلمون علم اليقين أن المواد الأولية التي تدور عليها مصانعهم منتزعة انتزاعاً عنيفاً من ملايين البشر في المستعمرات ، ومنقولة إليهم على رؤوس ملايين البشر من العبيد ، بالرغم من هذا فإن ملايين التعساء في العالم لم يؤرقوا عين اشتراكي أوروبي واحد ، لم يهتز ضمير السادة الاشتراكيين في أوروبا ، ولم تصل أبحاثهم العلمية جداً ، إلى ملاحظة صارخة هي ان اغلب ما يتنازعون على استهلاكه مسروق من شعوب أخرى .

كانوا ثائرين لأن منازل العمال الأوروبيين ليست لائقة ، ولم يفكروا في ملايين البشر الذين لا منازل لهم إطلاقاً ، كانوا ثائرين لأن أصحاب الأعمال يستولون على جزء من قيمة عمل العمال ، ولم يفكروا لحظة في ملايين البشر الذين سخرهم الاستعمار بدون أجر . كانوا ضد الغرامات ولم ينكروا الاحتلال . كانوا ضد إصابات العمل في المصانع ولم ينكروا إبادة الشعوب في المستعمرات .

كان علماءهم يتفلسفون فيقولون إن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار ما فيها من عمل . وكان قصدهم حتى على مستوى التحليل النظري الاقتصادي – عمل العمال الأوروبيين . أما عمال آسيا وأفريقيا ، الذين انتزعوا المادة الخام من الطبيعة وجهزوها للتصدير ، وحملوها على اكتافهم العارية ، إلى السفن لتذهب إلى أوروبا ، فكل هذا " العمل " الذي بذلوه لم يدخل في تحديد " قيمة " السلعة . لم يكن كل هذا مشكلة بالنسبة إليهم .

لنفهم هذا ، ونعنيه ونذكره .

وفي داخل أوروبا – عالم الإنسان – افرقت الاتجاهات الاشتراكية ، على أسس قومية . وإذا كانت الكتابات الاشتراكية ، فد نسبت النظريات الاشتراكية إلى فرد أو أفراد ، فقبل اشتراكية أوين ، أو سان سيمون ، أو سيسموندي أو غيرهم ، وقبل الاشتراكية الاقطاعية والاشتراكية البورجوازية ، أو غيرها ، فلأن كل تلك الكتابات أوروبية أو منقولة عنها . أي أنها نظرة من الداخل ؛ داخل الاطار القومي ، ونحن لا نستطيع إلا أن ننظر إليها من الخارج ، لأننا فعلاً في الخارج . عندئذ نجدها اشتراكية قومية – فبالرغم من الاختلاف السطحي بين الاتجاهات الاشتراكية في إنجلترا ، كانت في مجموعها متميزة عن مثيلاتها في فرنسا وكانت هذه متميزة عن مثيلاتها في ألمانيا . ذلك لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد كانت مختلفة ؛ فبينما كانت إنجلترا في طليعة التقدم الصناعي كانت ألمانيا في المؤخرة وبينهما فرنسا .

وكان لابد ان نعرض فيما سبق للاتجاهات الاشتراكية ، ونشأتها ، لتتوافر لنا الجراءة فنسميها بأسمائها الحقيقية : " الاشتراكية الانجليزية " و " الاشتراكية الفرنسية " و " الاشتراكية الألمانية " .

ونكون بذلك قد تقدمنا خطوة .

فالاشتراكية بدأت على الأقل تحمل طابعاً قومياً تتميز به من حيث الشكل ومن حيث المضمون على الصعيدين الفكري والتطبيقي .

السمة الثالثة ، التي تهمننا هنا ، أن " الاشتراكيات " التي تكلمنا عنها كانت " فورية " بمعنى أنها كانت دعوات ونظريات جاهزة للتطبيق الفوري . ذلك أنها كانت معالجات لمأس قائمة محسوسة . وكانت هي صدى لتلك المآسي . كانت تريد ان تعالج طفحاً مرضياً على جسم حي مركب من أعضاء وخلايا ، منظم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، أي مجتمع واقعي معقد التركيب ومعقد الجوانب ، لهذا جاءت النظريات الاشتراكية تخطيطاً غير علمي لمجتمعات بديلة تتضمن كل دقائق التركيب الاجتماعي . وكانت تنقصها المعرفة العلمية الكافية لتكون تلك المجتمعات البديلة ممكنة التطبيق فأكمل الاشتراكيون نقص معرفتهم العلمية بتصوراتهم العاطفية وهذا يفسر الارتباك الذي نجده في كل تلك النظريات ، إذ لا يمكن للخيال العاطفي أن يحيط بكل ما في الكائن الحي – او المجتمع – من جوانب وتفصيلات . وهكذا خرجت النظريات الاشتراكية ولا حدود لشطحات الخيال فيها ، ولكنها تميزت بتلك الميزة الاساسية ، وهي أنها تضمنت تنظيمات اجتماعية شاملة لكن خيالية . فبدلاً من لندن او باريس او برلين ، كانت " فلانستير " كما أسماها فورييه ، أو " إيكاريا " كما أسماها كاييه ، أو " المستعمرة الوطنية " كما أسماها أوين . مدن " فاضلة " بكل ما تحتاج إليه من أجهزة سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولكن في أذهان أصحابها فقط ، يحتفظون بها لتكون جاهزة للتطبيق إن استطاعوا التغلب على الواقع . ولم يكن النضال الاشتراكي وقتئذ سوى محاولات لإخراج تلك " المدن المثالية " إلى حيز الواقع وفوراً . وقد رأينا كيف أن الثورة الاشتراكية في فرنسا سنة ١٨٤٨ ، لم تتردد في أن تحاول أن تخلق من باريس مدينة فاضلة يحكمها العمال طبقاً للنموذج الذي أعده مقدماً دعاة الاشتراكية الفرنسية .

إذن ، فقد كانت الاشتراكية حتى منتصف القرن التاسع عشر :

- ١- " أوروبية " في مواجهة بقية العالم .
- ٢- " قومية " في مواجهة بعضها البعض .

٣- "مثالية" في مواجهة الواقع الرأسمالي .

في حدود الخصائص التي ذكرناها ، يجب ان نعترف بان تلك الاتجاهات الاشتراكية كانت محاولات بطولية حقاً . فقد كان أولئك الرواد يقفون – أفراداً وجماعات – ضد التيار الجارف للرأسمالية ، حين كانت أزمتهما جنيماً لم تتضح معالمه للكافة . لقد كان من السهل حينئذ الحديث عن الرأسمالية والانتساب إليها والدفاع عنها لأنها صاعدة ، كما هو من السهل الآن الحديث عن الاشتراكية والانتساب إليها والدفاع عنها لأنها تيار صاعد . غير أن ذلك الصعود الكاسح لم يستطع أن يخفي عن عيون رواد الاشتراكية معالم الخطورة الكامنة في النظام الرأسمالي فتعرضوا للتيار ووقفوا ضد سير الأحداث واستطاعوا ان يهتكوا حجب الرأسمالية وأن يقرعوا أجراس الخطر . ومهما كان حظهم قليلاً من النجاح في ذلك الوقت ، إلا أنهم كانوا رواداً ، بذروا البذور ، وفتحو الطريق لمن جاء بعدهم ، وأسهموا – على المدى الطويل في ارساء قواعد الاشتراكية ، أو في تقويض قواعد الرأسمالية .

-٣-

لو ظلت الاشتراكية محتفظة بتلك الخصائص حتى وقتنا هذا لما ثار السؤال " هل يمكن ان توجد اشتراكية عربية " ولما أنكر أحد او جادل في أنه ، إذا كان من الممكن أن توجد اشتراكية " إنجليزية " واشتراكية " فرنسية " فمن الممكن – قياساً – أن توجد اشتراكية عربية . وكما كا للاشتراكيين الانجليز والفرنسيين أن يبدعوا اشتراكياتهم فإن لنا – نحن العرب – ان نبدع اشتراكيتنا .

على أن الأمور جرت على غير هذا .

ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ظهر إلى العالم الاشتراكي ذلك الرجل العبقري الفذ : كارل ماركس . وتناول قضية الاشتراكية تناوياً مجدداً على أسس جديدة ، وانتهى فيها إلى نتائج جديدة على الفكر الاشتراكي ، غيرت ملامح الاشتراكية الأوروبية ، القومية ، المثالية ، فجاءت الماركسية " عامة ، عالمية ، علمية " . أو هكذا يقولون .

المهم ان الماركسية قد فرضت نفسها ، ولا تزال ، على الفكر الانساني في جميع أنحاء العالم . وكانت من حيث الشمول والاطلاق ماسة بكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وامتدت بها الحياة – أصيلة أو معدلة – حتى اليوم الذي أصبحت لنا فيه – نحن العرب – قضايا حية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية . وهكذا عاش كارل ماركس في خلفائه وتلاميذه ومريديه حتى وقف امامنا وجهاً لوجه . وفي هذه المواجهة أصبحت قضايانا ، بل وجودنا (القومية) وحياتنا (الاشتراكية) محل إنكار وتساؤل وبحث . لذلك لم يكن من الغريب أن أغلب الكتابات العربية الحديثة تنص على لكارل ماركس وللشيوعيين الذين ينتسبون اليه عند تصديها لقضايانا : الحرية والوحدة والاشتراكية .

هذا التصدي الذي تفرضه علينا طبيعة الماركسية ، لايد منه فلنحاول ان نجعل منه شيئاً مفيداً ، فإننا لا نستطيع ان ننكر غبظتنا بأن وجد في العالم كارل ماركس ولا نستطيع ان نهمل التراث الفكري والعملية الذي قدمته لنا الماركسية في النظرية وفي التطبيق . لقد وفرت علينا قرناً من شطحات الفكر ومخاطر التطبيق ، وبذلك أسهمت وتسهم باستمرار في بناء اشتراكيتنا بناء سليماً ، حتى ولو لم يكن هذا الاسهام البناء إلا عن طريق إعفاء جهودنا من أخطاء تجربتنا .

تحمل الماركسية شعار " الاشتراكية العلمية " بجدارة ، ولكن يجب أن نرفع عن أذهاننا الضغط الذي يمارسه هذا الشعار ، فقد استخدم لزعة الثقة في أي انتاج فكري غير ماركسي . وتحت تأثير الكتابات المسخرة لخدمة أغراض غير علمية كاد يستقر في أذهان الدعاة والمدعوين جميعاً أن كون الماركسية اشتراكية علمية يعني أن كل تفكير اشتراكي يجري وينتهي إلى ما يخالف مضمونها يكون تفكيراً غير علمي . إنه اتهام لا يمت للعلم بصلة ، ومع ذلك فهو كفيلاً بأن يشل التفكير رعباً وان يزيد من أذعاب الماركسية والاشتراكية .

إن العلمية ميزة تاريخية للاشتراكية الماركسية ، وصفت بها لتمييزها عن الاتجاهات الاشتراكية السابقة عليها والمعاصرة لها . لذلك فهي صفة نسبية محضة . وأوجه الاختلاف التي ميزت الاشتراكية الماركسية عن تلك الاتجاهات وجعلتها جديرة بهذه الصفة ، انها لم تضع تخطيطاً عاطفياً لعالم اشتراكي . لم تكن لماركس مدينة فاضلة كتلك المدن التي حاول أغلب الاشتراكيين أن يضعوا مشروعات لها والتي عرفت في التاريخ باسم " المدن الفاضلة " او " المدن المثالية " . لم يكن هم ماركس أن يبتدع عالماً لا جذور له ، بل كان همه أن يلاحظ تطور المجتمعات الانسانية وان يستنبط من ملاحظاته القوانين التي تحكم ذلك التطور ، وأن يستعمل تلك القوانين لمعرفة اتجاه التطور ونتائجه ، وهو تفكير مجرد من العاطفة كما نرى وأبعد ما يكون عن الاحلام حتى لو كانت أحلاماً اشتراكية . إنه تفكير كان لماركس فضل انتهاجه في الحقل الاشتراكي ، لهذا كان عدلاً أن يقال عن اشتراكية ماركس إنها اشتراكية علمية ، لتفترق بذلك عن الاشتراكيات التي كانت مجرد تصوير او تجسيد لرغبات أصحابها وأمانيمهم دون قاعدة من البحث العلمي .

لقد أصبح المنهج العلمي ، الآن ، قاعدة أي بحث في أي علم ، وبالتالي لم يعد ميزة ينفرد بها الاشتراكيون او الماركسيون ، ولكنه لم يكن كذلك يوم أن انتهجه ماركس . وتأكيداً لفضله كرائد استحق ان يميز عن معاصريه بأن اشتراكيته كانت اشتراكية علمية .

هذا هو المدلول الحقيقي لشعار " الاشتراكية الماركسية علمية " وليس له مدلول أبعد من هذا ؛ فهو لا يعني إطلاقاً ان الملاحظات التي جمعها ماركس كانت دقيقة حتماً ، ولا ان القوانين التي استنبطها كانت محكمة تماماً ، ولا أن النتائج التي وصل اليها كانت صحيحة مطلقاً ، كما لا يعني ان الاشتراكية الماركسية ، أي الحصيلة الموضوعية لدراسة ماركس ، هي كل ما يمكن أن يصل إليه البحث العلمي في ميدان الاشتراكية .

ما هو ذلك المنهج العلمي الذي انتهى به ماركس إلى اشتراكيته العلمية .

باختصار – ونرجى التفصيل إلى موضع آخر – استعار ماركس من هيكل جدليته المثالية وجردها من مثاليته لتكون ما عرف باسم " الجدلية المادية " . وبكفيانا ان نعرف الآن ان الجدلية المادية تنتهي إلى عدد من القوانين تقول إنها تحكم كل شيء ، كما تحكم تطور المجتمعات الانسانية ، يهمننا من هذه القوانين ما يقول إن كل شيء ينطوي على تناقض ، وإن هذه المتناقضات تتراكم إلى أن تصل إلى درجة تحدث فيها طفرة تتحول بها التراكمات الكمية إلى تغيير نوعي ، أي يخرج من الشيء ونقيضه شيء ثالث مختلف نوعياً عن كليهما ويكون خروجه مرة واحدة دون تدرج . ولما كان هذا الوليد المختلف نوعياً عن والديه يتضمن بذرة نقيضة فإن تراكم هذا التناقض سيؤدي إلى طفرة جديدة ومولود جديد مختلف نوعياً ... وهكذا في سلسلة من التغيير ، هي عملية التطور ذاتها . وعلى أساس هذه القوانين يتطور كل شيء من أقل ذرة

إلى أكثر الموجودات تعقيداً ، وعلى أساسها أيضاً تتطور المجتمعات الانسانية بكل ما فيها من عناصر ونشاط ، اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو فكري .

لو صدق هذا ، لكان " حتماً " - لأن الحتمية جوهر القانون العلمي - أن تكون الرأسمالية منطوية على نقيضها ، وان متناقضاتها ستتراكم حتى يؤدي هذا التراكم إلى " طفرة " تنهار بها الرأسمالية ونقيضها معاً ليخرج إلى الوجود نظام آخر مختلف نوعياً عما سبقه .

وهذا بالضبط ، ما حاول ماركس الوصول إليه في بحثه الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمكن تجاهل العبء الثقيل الذي حمله ليصل إلى هذا ، كما لا يمكن انكار أن أغلب الجهد الذي بذله لم يكن موجهاً إلى مراجعة هذا المنهج عندما يبدو أنه غير متفق مع الواقع ولكنه كان موجهاً إلى التنقيب المستمر الدؤوب في الواقع وفي التاريخ ، لتخرج النتيجة منسجمة ومؤيدة لقوانين الجدلية المادية . ذلك أن ماركس كان جدلياً مادياً قبل ان يعلم نفسه الاقتصاد السياسي ويدرس النظام الرأسمالي في عصره .

فالجدلية المادية هي الركن الركين بل هي أساس الاشتراكية الماركسية . وليست هذه الأخيرة سوى حصيلة تطبيق الجدلية المادية على الواقع كما عرفه كارل ماركس .

وليكن هذا مفهوماً جيداً ...

- ٥ -

أين التناقض في النظام الرأسمالي ؟ وكيف يتراكم ؟ وإلى أية نتيجة ينتهي ؟

يبدأ ماركس إجابته على هذا السؤال من نقطة هي حجر الزاوية في نظريته الاقتصادية كلها ونعني بها فائض القيمة . ونظرية " فائض القيمة " امتداد لوجهة نظر اقتصادية تبناها ماركس بعد ان كان ريكاردو قد سبقه إليها مؤداها ان أية سلعة تستمد قيمتها من العمل الذي بذل في انتاجها . كانت مهزوزة عند ريكاردو فجاء ماركس وأكدها وأرساها على قواعد أكثر صلابة .

العمل إذن هو جوهر القيمة . لا يعني هذا أن منفعة السلعة ليست شرطاً لتكون لها أية قيمة ، ولكن يعني أن العمل وحده هو الذي يصلح مقياساً لقيمتها التبادلية ، إذ أن المنفعة متغيرة من سلعة إلى أخرى ومن مستهلك إلى آخر ، بينما العمل هو العنصر المشترك في سائر السلع مهما كانت درجة منفعتها . وهكذا تتحدد قيمة كل سلعة عند مبادلتها بمقدار ما تضمنته من عمل . ووحدة قياس كمية العمل في أية سلعة هي ساعة العمل . فالقيمة التبادلية لأية سلعة تساوي عدد ساعات العمل التي يبذلها عامل عادي في انتاجها . فإذا اقتضى انتاج سلعة ما تسع ساعات من العمل ، فإن قيمتها تساوي تسع ساعات عمل . ولما كان رب العمل الرأسمالي ، هو مالك الانتاج فسيبيع السلعة المنتجة بقيمتها التبادلية ، أي بما يساوي تسع ساعات عمل .

كم يدفع للعامل في مقابل هذا ؟ إن جهد العامل ليس أكثر ولا أقل من سلعة في سوق العمل ، يشتريه الرأسمالي بما يسمى عقد العمل . ويحدد عقد العمل الأجر ، أي ثمن سلعة العمل . وكأية سلعة تتحدد قيمة جهد العامل - الأجر - بعدد ساعات العمل اللازمة لانتاجه . هنا نصل إلى نقطة دقيقة ، إذ كيف يمكن قياس ساعات العمل اللازمة لإنتاج القدرة على العمل ؟ لو ان ثمة آلة بدلاً من العامل لأمكن لأي خبير ان يقدر قيمة المواد اللازمة لتكون قادرة على الانتاج . وفي الماركسية لا يختلف العامل في ظل الرأسمالية عن

الألة وبالتالي ، وحتى بدون خبير ، تكون قيمة القدرة على العمل هي قيمة المواد اللازمة ليكون العامل قادراً على العمل . بهذه القيمة التبادلية يبيع العامل ، ويشترى الرأسمالي ، قوة العمل . او بلغة النقود ، يحدد الأجر على هذا الأساس فيكون مساوياً لثمن المواد اللازمة ليكون العامل قادراً على الانتاج . ويؤكد ماركس أن هذه القيمة أقل دائماً من قيمة السلعة التي ينتجها العامل . ولم يقدم ماركس دليلاً على هذا التأكيد ، ويبدو أنه قد اعتبرها حقيقة لا تحتاج إلى دليل ، إذ لو تساوت القيمتان لكان معنى ذلك ان العمال يستهلكون كل المنتجات وهو أمر ينقضه الواقع ، والتاريخ ، وتراكم الثروات ، وتقدم المدنية ، الذي يعبر جميعه عن زيادة غير مستهلكة في الانتاج البشري .

على أي حال لنعد إلى ماركس . رأينا أن كل سلعة ، يبيعهها الرأسمالي بما يوازي تسع ساعات عمل ، يدفع للعامل الذي انتجها أقل من ذلك ، وليكن ما يساوي خمس ساعات عمل . هناك إذن فرق بين القيمتين يساوي أربع ساعات عمل . هذا الفرق هو ما يسميه ماركس " فائض القيمة " ومعنى هذا ان الرأسمالي يقبض ما قيمته تسع ساعات عمل ، ولا يدفع للعامل إلا قيمة خمس ساعات فقط ، ويحتفظ بالفرق مجاناً . ومعناه أيضاً أنه عندما تنقضي خمس الساعات الأولى ، يكون العامل قد بذل من الجهد ما يساوي أجره تماماً ، ثم يبدأ منذ الدقيقة الأولى من الساعة السادسة في العمل بدون أجر . هذه الساعات التي يعملها العامل ، ليحصل رب العمل على ناتجها في شكل فائض قيمة ، هي ما يسميه ماركس " فائض العمل " وهو يمثل جهداً بغير دخل بالنسبة إلى العامل ، ودخلاً بدون جهد بالنسبة إلى الرأسمالي .

ذلك هو الاستغلال ، أو بذرة التناقض في النظام الرأسمالي .

من ناحية نجد الرأسمالي يحصل على دخل بدون عمل ؛ لأنه مالك ادوات الانتاج ملكية فردية ، ومن ناحية أخرى ، نجد العامل يعمل بدون دخل ؛ لأن العلاقات الاجتماعية التي خلقها النظام الرأسمالي تحتم عليه ان يبيع جهده ليعيش .

من ناحية " رأس المال " ، ومن ناحية أخرى " العمل " .

كيف تتراكم هذه المتناقضات ؟

يتراكم رأس المال ويتراكم العمل ، وتتسع الهوة بينهما ، على الوجه الآتي :

يقول ماركس : إن رأس المال عقيم بطبيعته ، لأن العمل وحده هو الذي يخلق القيمة . ولكن في مجال العمل لا بد أن يخصص جزء من رأس المال لاستهلاك العمال في صورة أجور ، ولهذا تجب التفرقة بين ذلك الجزء من رأس المال المخصص للعمال ، ويسميه ماركس " رأس المال المتغير " ، والجزء الآخر المساعد للعمل في شكل أدوات وآلات ومبان وغيرها ، ويسميه كارل ماركس " رأس المال الثابت " . هذا الجزء الثابت لا يتضمن " فائض قيمة " ، ولا يؤدي إليها ، ومع ذلك فهو منتج . ولكنه لا ينتج سوى ما يساوي قيمته بدون زيادة . وتتمثل تلك القيمة عملياً في جزء يساوي ما يستهلك من الآلات أو المنشآت سنوياً . وهو ما يعرف باسمه الحقيقي " الاستهلاكات " . والاستهلاكات تساوي - في مجموعها - قيمة الشيء المستهلك لا أكثر . أي أن الرأسمالي لا يحقق من وراء هذا الجزء من رأس المال " ربحاً " . إنما يأتي ربحه (فائض القيمة مع التجاوز عن خلاف دقيق بينهما) من رأس المال المتغير فقط ؛ لأنه هو الذي يتضمن فائضاً في القيمة ، عندئذ يتحدد إتجاه الرأسمالي في أن يحصل على أكبر قدر من فائض القيمة - من الارباح .

والرأسمالي لا يفعل هذا جسعاً ، أي لاعتبارات خلقية ، ولكن لأن تلك هي طبيعة النظام الرأسمالي : الانتاج من أجل الربح .

وقد نشأت الرأسمالية على انقراض عهد الحرفيين ، حيث كان كل واحد يملك أدوات انتاجه ، فقضت الرأسمالية على هذا النظام ، وسلبت الحرفيين أدوات انتاجهم ، وحولتهم بذلك إلى عمال يمدونها بفائض القيمة . واستمرت الرأسمالية في صعودها وازدهارها كالمنتشر ، يأكل طالعاً ويأكل نازلاً ، حركتان متقابلتان ومتعاصرتان ، تؤديان معاً ، إلى تراكم رؤوس الأموال ، وزيادة عدد العمال .

فتقدم الصناعة والانتاج الكبير في ظل المنافسة الحرة ، يدمر المنشآت الصغيرة ويفلسها ، وهكذا يأكل الرأسماليون بعضهم البعض ، وتقضي المنافسة الحرة بالندرج على المنافسة الحرة ، في عملية تنتهي بأن تصبح الرأسمالية ، أي الملكية الفردية لأدوات الانتاج مركزة في ايدي عدد قليل من الرأسماليين ذوي المقدرة الهائلة على فرض إرادتهم على السوق : سوق السلعة وسوق العمل ، لتحقيق أرباح طائلة تزيد من قوتهم وشراستهم ، ومقدرتهم على القضاء على مزيد من المنافسين ، وضمهم إلى جموع الأجراء . وتكون الرأسمالية قد " عششت في كل مكان " من الأرض عن طريق الاستعمار ، وحطمت منافسيها في الخارج بعد أن حطمت منافسيها في الداخل . ومع هذا الانتشار على الأرض والتركيز في الملكية ، تصبح الرأسمالية نظاماً عالمياً ، وتخضع اقتصاديات العالم لتحكم قلة نسبية من الرأسماليين الذين يديرون هذا الاقتصاد - - ومع كل شيء - - طبقاً لمصلحتهم الخاصة .

وإذ تتراكم رؤوس الأموال وتتركز ، تنتج عن هذا ، ومعها عملية مضادة هي زيادة عدد العمال ، أي زيادة عدد أولئك الذين يعيشون على دخل عملهم - - فقد بدأت الرأسمالية بجيوش من العمال تكونت من الحرفيين الذين ورتتهم من العهد الاقطاعي ، بعد ان جردتهم من ملكية أدوات الانتاج ، ثم أضافت إلى هؤلاء جيشاً متزايداً أبداً من صغار الرأسماليين الذين دحرتهم معركة المنافسة الحرة ، وقضى عليهم التضخم الصناعي وتركيز رؤوس الأموال ، فلم يجدوا وسيلة للعيش إلا أن يتخلوا عن مهمة البائع ليبيعوا جهدهم ثم انضم اليهم جيش ثالث من العمال الزراعيين وصغار ملاك الأراضي الذين هجروا قراهم إلى المدن حيث أقيمت المصانع ، وهم جيش متزايد دائماً في ظل الرأسمالية . ولهذه الجيوش من العمال جيش احتياطي ، كما أسماه ماركس ، يزيد وينقص تبعاً للأزمات الاقتصادية : أزمات الافراط في الانتاج والبطالة ، وهو جيش موجود دائماً وان تغير أفراده ، او قل عدده ، ومهمته أن يزود الرأسمالية ببديل عن كل عامل يموت أو يعجز أو يفصل .

تراكم رأس المال ، وتراكم عدد العمال ، وحقق الرأسماليون ربحاً من جهد كل عامل ، فقد رأينا أن كل عامل يعمل تسع ساعات ينال ما يقابل خمسة منها ويئول الباقي إلى الرأسمالي ، فانتساع جبهة العمل إذن تحقق زيادة رؤوس الأموال ، غير ان الرأسمالية لا يكفيها فائض القيمة الناتج عن زيادة عدد العمال ، بل تلجأ في سبيل الربح إلى طرق أخرى ، منها ان تزيد من ساعات العمل لتزيد ساعات " فائض العمل " ، فإذا كان الرأسمالي يحصل على ما يساوي أربع ساعات عمل إذا كانت مدة ساعات العمل تسع ساعات ، فإن من مصلحته أن تزيد هذه التسعة إلى عشرة أو أكثر ، وكل ساعة تزيد يكون انتاجها خالصاً له . فقد رأينا أن العامل لا يستفيد إلا من خمس الساعات الأولى . وقد كانت ساعات العمل ، أيام ماركس ، تتراوح بين ثلاث عشرة ساعة وخمس عشرة ساعة . ومن تلك الطرق أيضاً ، أن يعمل الرأسماليون على تخفيض تكلفة المعيشة ، فقد رأينا أن أجر العامل يتحدد بقيمة المواد اللازمة لإبقائه قادراً على العمل ، وأن ما يزيد عن هذا القدر يكون ربحاً للرأسمالي ، فمن مصلحة الرأسمالي إذن أن تكون تكلفة المعيشة منخفضة ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى خفض الأجور ، وبالتالي زيادة الربح . وتلعب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية دوراً ايجابياً

في تحقيق هذا . غير أن للرأسمالي وسائله الأخرى في ميادينه الخاصة ، فالأطفال والنساء يحتاجون إلى كمية أقل مما يحتاجه الرجال للحفاظ على مقدرتهم على العمل ، ولذلك لا يتردد الرأسمالي في تشغيل النساء والأطفال بدلاً من الرجال ، فيدفع لهم أجوراً أقل ، ويحقق بذلك مزيداً من فائض القيمة .

وضحت الآن المتناقضات وتراكمت . ولم تبق إلا الطفرة .

غير أنه قبل الطفرة يوجد الصراع ، الذي يولد مع المتناقضات نفسها ، ويزيد بتراكمها . كيف يحدث هذا في ظل الرأسمالية ؟ .

يقول ماركس ، ان اطراد زيادة عدد العمال ، وانخفاض الأجور ، وحدة بؤسهم يحولهم إلى طبقة . والطبقة عند ماركس – ولست أدري كيف يمكن التركيز على هذا بقوة لا تنسى – ليست جموع العمال مهما كثر عددهم . ان مجرد وجود ملايين العمال في بلد ما لا يعني أن ثمة طبقة " عمال " بل حتى لو لم يوجد في بلد ما سوى العمال فقط فإنهم لن يكونوا " طبقة " . الطبقة العاملة عند ماركس هي " العمال منظمين في صراعهم ضد أعدائهم " . ان الطبقة تعني الحركة المناضلة ، ولا تعني عدداً من الناس يعيشون في مستوى متقارب ، أو متشابه ، أو يمتنون مهنة واحدة ، حتى لو كانت مهنة العمل اليدوي . لذلك يقول ماركس إنه عندما تصل الحال بالعمال إلى ما بيناه ، ينظمون أنفسهم في طبقة ضد الرأسمالية ، فيكونون النقابات ، ويتحدون لرفع مستوى الأجور ، وينشئون الاتحادات لتكوين احتياطي يلجئون إليه عند الثورة . ومن حين إلى آخر ، يصبح نضالهم ضد الرأسمالية صراعاً مكشوفاً ، وقد ينتصر العمال ، في وقت أو في آخر ، ولكن نصرهم يكون وقتياً دائماً ؛ لأن النتيجة النهائية لمعركتهم لا تتوقف على الانتصارات الوقئية ، بل هي مرتبطة بوحدتهم الشاملة . وتلعب سهولة المواصلات دورها في التقريب بين العمال واتصالهم ، وهو الاتصال اللازم ليصبح النضال المحلي وحدة نضالية طبقية على مستوى الأمة كلها . ولما كان كل نضال طبقي هو في الوقت نفسه نضال سياسى ، فلا يلبث العمال أن يكونوا لهم حزباً سياسياً .

لننقل الباقي من البيان الشيوعي . يقول : " إن تنظيم العمال في طبقة ، على هذا الوجه ، وبالتالي في حزب سياسى ، قد يعرفه النزاع بين العمال أنفسهم ، ولكنه سيقوم مرة أخرى أكثر قوة وحزماً واتحاداً . ويستطيع أن يرغم الهيئات التشريعية على الاعتراف بمصالح معينة للعمال ، وذلك عن طريق استغلال الانقسام بين الرأسماليين أنفسهم " . " وأخيراً عندما يصل الصراع الطبقي الى الساعة الحاسمة " ، " عندما يصبح العمال معدمين ، وتصبح علاقتهم بازواجهم وأولادهم مجردة من الروابط العائلية التي تعرفها الرأسمالية .. عندما تجردهم الرأسمالية من كل ما هو وطني ، ويصبح القانون والاخلاق والدين مجرد سنائر تخفي مصالح الرأسماليين . فإنهم لن يستطيعوا أن يصبحوا سادة قوى الانتاج في المجتمع إلا بإلغاء نظام ملكيتها ، بل الغاء أي نظام ملكية سابق .. ليس للعمال شيء يحافظون عليه ، ورسالتهم أن يدمروا كل ما كان محفوظاً مؤمناً من الملكيات الفردية " .

ولن يستطيع العمال أن يفعلوا هذا إلا بتدمير النظام السياسى ، والاستيلاء على الحكم ، والغاء الملكية الفردية . عندئذ يكون التناقض الذي تراكم ووصل أقصاه قد حل بان خرج إلى الوجود عالم جديد هو عالم " الشيوعية " .

وأيّن الاشتراكية ؟

هي تلك الفترة المؤقتة التي تمر بعد استيلاء العمال على السلطة ووسائل الانتاج ، وتتم خلالها تصفية الرأسمالية . ان الاشتراكية فترة انتقال لا أكثر ولا أقل ، واين الشيوعيون ؟

الشيوعيون ليسوا هم الطبقة العاملة . إنهم جزء منها ، ولكن أكثر وعياً . ولذلك فهم يقومون بدور الطليعة القائدة ، وتكون مهمتهم الأولى أن ينظموا العمال في طبقة ، ويقودوا نضالهم ضد الرأسمالية . " ويتميزون عن باقي الطبقة العاملة بميزتين : الأولى ، أنهم خلال الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة في أمة ما ، يركزون على أولوية مصالح الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم دون اعتبار للقومية ، والميزة الثانية ، أنهم - دائماً وفي كل مكان - يمثلون الحركة العمالية ككل " . فيما عدا هذا فإنهم لا يأتون بجديد ، ولا يبدعون من عندهم شيئاً . ان دورهم - كما قال ماركس وانجلز : " مجرد التعبير عن حركة تجري تحت انظارهم . إن الغاء علاقات الملكية القائمة ليست ميزة تنفرد بها الشيوعية " . والماركسية لا تسمح للشيوعيين ، أو غيرهم ، بأن يفعلوا أكثر من هذا ، لأن التطور - كما قال ماركس - ليس أفكاراً مبتكرة ، ولكنه نتائج حتمية للقوانين الحديدية التي تحكم تطور المجتمع . فسواء أراد الرأسماليون أم لم يريدوا ، وسواء رغب العمال أم لم يرغبوا ، سيحدث الآتي : تنتشر الصناعة ، ويتراكم رأس المال ، ويتركز في أيدي قليلة ، ويزيد عدد العمال ، وتستمر أجورهم في الانخفاض ، وساعات عملهم في الزيادة ، ويؤسهم في الشمول ، فينظمون أنفسهم - بقيادة الشيوعيين - في طبقة تصارع الرأسمالية ، فتصرعها ، وتستولي على السلطة ، ثم تلغى الملكية الفردية . إنه قدر حتمه التاريخ ، وطوبى للذين يسرون مع التاريخ ولا يقفون ضده .

هذه هي الماركسية ، قد نقبلها وقد نرفضها ، ولكنها وحدة متكاملة لا تتجزأ ولا تقبل التقسيم . فعلى الذين يقبلونها ، وعلى الذين يرفضونها ، أن يقبلوها جميعاً ، أو يرفضوها جميعاً . فلا يمكن أن تكون ماركسياً إلا إذا سلمت بأن العمل وحده ، دون غيره ، هو الذي يحدد قيمة السلعة . ولا يمكن أن تكون ماركسياً إلا إذا كان رأيك أنه في ظل الرأسمالية تنخفض الأجور ، ويزيد بؤس العمال ، ثم يثورون لتدمير الرأسمالية ، وإلغاء الملكية الفردية . كما لا يمكن أن تكون ماركسياً وتتناضل على أساس من القومية دون وحدة الطبقة العاملة ، أو أن ترجو الخير من غير حكم الحزب الشيوعي قائد الطبقة العاملة كما يقول ماركس . انها سلسلة من حلقات متماسكة ، كل محاولة لفك حلقاتها هي في الوقت نفسه تحطيم لها . وكل تطوير أو تعديل أو مراجعة ، ستهز الماركسية قبل ان تخلق شيئاً جديداً ، حتى لو أسمته " الماركسية الجديدة " كما فعل سوريل وشيرنوف وبارزوف وبيجانوف ومن قبلهم برنشتين الذي أطاح بنظرية فائض القيمة ، وأراد أن يحتفظ بلقب ماركس . لقد كان ماركس منطقياً مع نفسه ، بل لعل عقله كان من أعظم العقول المنظمة التي أنجبها التاريخ ، فجاءت افكاره متكاملة محكمة . ولم يكن ماركس ليقبل فكرة مهزوزة عنده . ولعل هذا ما منعه من أن ينشر في حياته باقي كتابه " رأس المال " ، فلما أن نشر بعد وفاته ، تلقفه خصوم ماركس ، ووجدوا فيه تلك الثغرات التي حاول أنصاره سدها " بالماركسية الجديدة " ؛ أول مرحلة في الحركة التي تصر على انها تطوير للماركسية .

تلك هي الاشتراكية الماركسية التي يقال لنا أن ليس ثمة اشتراكية علمية غيرها ، وانه يكفيننا ، إن كنا نريد اشتراكية عربية ، أن نطبقها على الواقع العربي .

كيف ؟ إن ماركس نفسه لم يقل كيف تبنى الاشتراكية - لم يخطط مجتمعاً اشتراكياً أو غير اشتراكي .

صحيح أن ماركس وأنجلز أوردا في البيان الشيوعي نموذجاً للتطبيق الاشتراكي في عشر نقاط هي :

- ١- إلغاء ملكية الاراضي واستعمال دخلها في الاغراض العامة
- ٢- فرض ضريبة تصاعدية مرتفعة على الدخل .
- ٣- إلغاء حق الارث
- ٤- مصادرة أموال المهاجرين والمتمردين .
- ٥- تركيز الائتمان في أيدي الدولة عن طريق بنك وطني برأس مال حكومي يحتكر عمليات الائتمان .
- ٦- تركيز وسائل المواصلات والنقل في أيدي الدولة .
- ٧- التوسع في المصانع وأدوات الانتاج المملوكة للدولة واصلاح الأراضي الشاسعة ، وتحسين التربة عموماً طبقاً لخطة واحدة .
- ٨- التنظيم الموحد لكل أنواع العمل . تجييش الناس في سبيل التصنيع خاصة في ميدان الزراعة .
- ٩- الربط بين الزراعة والصناعة ، والالغاء التدريجي للتمييز بين المدينة والريف ، عن طريق توزيع السكان على مستوى الدولة توزيعاً أكثر مساواة .
- ١٠ - التعليم بدون مقابل لكل الاطفال في المدارس العامة . الغاء الشكل الحالي لتشغيل الاطفال في الصناعة والربط بين التعليم والانتاج الصناعي .. الخ .

كان ذلك نموذج التطبيق الاشتراكي في البلاد المتقدمة كما رآه ماركس وانجلز سنة ١٨٤٨ ، وفي سنة ١٨٧٢ قدم انجلز للطبعة الالمانية من البيان الشيوعي بقوله إن النموذج الاشتراكي الذي ورد فيه لم يعد مناسباً .

وهكذا عدنا كما كنا ، لا نستطيع أن ننسب إلى ماركس إلا شيئاً واحداً قاله وأصر عليه : هذا النظام الرأسمالي سيؤدي حتما الى الشيوعية . ولم يذكر من ملامح الشيوعية إلا الغاء الملكية الفردية وهو وجهها السلبي .

صحيح ، أيضاً ، أن خلفاء ماركس وانجلز ، وعلى رأسهم لينين الاشتراكي الروسي ، قد أكملوا بعض النقص ، أو حاولوا ان يكملوه ، غير أن هذا جاء عند التطبيق ولنا فيه رأي .

وقبل أن نستطرد ، نحب ان نورد ملاحظة هامة على نظرية ماركس . إن ماركس بنى نظريته على أساس الرأسمالية الحرة ، وكان مكملاً للمذهب الحر المطلق كما قال به آدم سميث من قبل . فبمنهجه الجديد ، تلقى الخيوط التي كانت في أيدي فلاسفة المذهب الحر ، وسار مع الرأسمالية الحرة في خضوعها المطلق لقوانين " المنفعة الشخصية " ، و " المنافسة الحرة " ، و " العرض والطلب " ليكشف لنا مصير تلك الرأسمالية التي تعيش مطلقة السراح بدون تدخل . وقد كانت غضبة ماركس الكبرى على الاشتراكيين المعاصرين له ؛ لأنهم يتجاهلون القوانين الاقتصادية ، ويحاولون الوقوف في وجه الرأسمالية لإيقافها ، بدلا من دفعها من الخلف لتقطع طريقها في أقل وقت ممكن . ولكن لا بد أن تقطع هذا الطريق . وإذا كانت الماركسية متكاملة ومنطقية ، فغن نقطة البدء فيها مجتمع تسوده الحرية الفردية بالمعنى الذي نادى به فلاسفة المذهب الحر ، وكان سائداً فعلاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

إن الشيوعية هي حديقة السطح في بناية الرأسمالية القائم ، ولن تصل اليها إلا إن ولجت بابها وصعدت درجاتها المظلمة .

-٦-

وصلنا من العرض الذي سبق إلى أن النظريات الاشتراكية ، أياً كان صاحبها ، لا بد أن تنبع من الواقع الذي تعانیه الشعوب ، وقد رأينا كيف كان المذهب الحر معبراً عن واقع غرب أوروبا ، وكيف حملت اشتراكية أوين الطابع الانجليزي ، وكيف كانت الاشتراكية الفرنسية استجابة للواقع الفرنسي ، وعندما تجاوزته هلكت في ثورة ١٨٤٨ . كما رأينا كيف كانت الماركسية نتيجة للرأسمالية التي كانت سائدة في غرب أوروبا ، طبقاً لمنهج الجدلية المادية ، وكيف ان ذلك المنهج قد طبق على وقائع كانت قائمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

ثم جاءت التجربة والتطبيق وقدمنا أدلة أخرى .

-٧-

أولى هذه التجارب وأعمقها أثراً التجربة الاشتراكية السوفييتية التي بدأت في روسيا سنة ١٩١٧ . ففي ذلك العام نجحت الثورة السوفييتية بقيادة لينين في الاستيلاء على السلطة واسقاط القيصرية . في روسيا ، البلد الزراعي ، الذي لم ينتشر فيه الانتاج الصناعي الكبير ، ولم تتراكم فيه رؤوس الأموال ، ولم تتركز في أيدي أقلية ، ولم تتكون فيه طبقة عاملة ، بل لم يكن العمال جميعاً أكثر من جزء صغير فيه . في هذا البلد قامت أول ثورة ماركسية . كيف حدث هذا ؟ لا يمكن ان نجد الاجابة في نظريات " فائض القيمة " و " المتناقضات " ، المهم أن قد قامت الثورة ونجحت . فإذا كانت محتاجة لتبرير نظري فقد أبدع لها لينين نظرية النمو غير المتكافئ للرأسمالية ، أو - كما قال ستالين - الماركسية في عهد الامبريالية . وهل كان يمكن للينين او غير لينين أن يتجاهل أن الثورة الاشتراكية الأولى في التاريخ التي كتب لها النجاح قد تمت على غير ما كان يرى ماركس ؟ وهل كان يستطيع إلا أن يبررها نظرياً ؟ فلنسلم على الأقل بأن نظرية لينين كانت وليدة الواقع الروسي ، او حتى الواقع العالمي ، الذي لم يدخل في حساب ماركس عندما وضع نظريته . وليسها الغير " تطويراً للماركسية " إن شاءوا ، ولنعد إلى الواقع لنرى كيف كانت الماركسية في التطبيق .

نجحت الثورة تحت لواء الماركسية ، وكان اول ما فعلته أن وضعت الماركسية موضع التطبيق . والماركسية كما قلنا هي إلغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج . فليكن : ففي ٨ نوفمبر ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض ، وألت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين . وفي ١٤ نوفمبر ١٩١٧ خضعت كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلي المباشر للعمال . ثم تلا ذلك إلغاء التجارة الداخلية ، وتأميم البنوك ، والشركات ، وتقرر الاستيلاء على فائض الانتاج عيناً .

لقد قضي على الرأسمالية وألغيت الملكية الفردية وتملك العمال أدوات الانتاج .

لقد طبقت الماركسية وزال التناقض .

ومضت أربع سنوات . ففي سنة ١٩٢١ وجد لينين العظيم في نفسه الشجاعة الكافية لإعلان فشل التجربة ، وإلغاء ما تم . ففي ٢٩ مارس ١٩٢١ ألغي الاستيلاء على فائض الانتاج عيناً . وبعد ثلاثة أيام عادت حرية التجارة الداخلية . وفي ١٧ مايو ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين ان يبيعوا منتجاتهم لحسابهم . وفي ٧ يوليو

١٩٢١ ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية التي لا يزيد عدد العمال فيها على عشرين عاملاً (عشرين فائض قيمة – عشرين ربهاً لرب العمل بدون جهد وجهداً من العامل بدون أجر – عشرين استغلالاً) ، وفي ١٠ يوليو ١٩٢١ أتيح للأفراد ، والشركات ، ان تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية . وعندما انعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي (مارس ١٩٢٢) قال لينين : " قد يكون الواحد منا شيوعياً فاضلاً اميناً مخلصاً لمبدئه ، مضحياً في سبيله ، ولكنه مع هذا لا يصلح تاجراً ، لأنه ليس رجل أعمال ، ولأنه لم يتعلم ذلك ، أو لا يريد أن يتعلم ، ولا يعرف أنه يجب أن يبدأ من ألف باء . هذا الشيوعي الثوري الذي قام بأكبر ثورة في تاريخ العالم ، والذي تحدى أربعين دولة لا أربعين قرناً ، يلزمه ان يتعلم درساً من سمسار عادي لم يفعل إلا الجري عشرات السنين بين بيوت التجارة " . وقال : " كفوا عن المناقشات البيزنطية ، عن العلاقة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، ولا تنسوا المهمة الأساسية " . كانت المهمة الأساسية هي زيادة الانتاج في روسيا بعد ان بلغت حد المجاعة . وامام ذلك الواقع المؤلم لم يكن لينين من الجمود بحيث يقف عند نصوص الماركسية . لقد كان الناس يريدون ان يأكلوا وان يلبسوا ، وكان تملك العمال أدوات الانتاج الذي تقول به الماركسية قد ادى إلى كارثة . فعادت روسيا إلى نوع من الرأسمالية ، أو نوع من الاشتراكية على الأصح . ونشر لينين في جريدة كراسنايا نوبا في ٢٨ ابريل ١٩٢١ قوله : " إننا أغبياء وضعفاء ، وقد اعتدنا القول بأن الاشتراكية شيء حسن ، وان الرأسمالية شيء سيء ، ولكن الرأسمالية ليست سيئة إلا بالنسبة إلى الاشتراكية ، أما بالنسبة إلى القرون الوسطى ، حيث لا تزال روسيا متأخرة ، فليست الرأسمالية سيئة " . ولم يقم لينين وزناً للمعارضة التي صادفته ، فلم يلبث أن منح شركة أمريكية احتكار – نعم احتكار – استغلال بعض الثروات في الأورال ، ثم منح حوالي عشرين احتكاراً آخر لشركات انجليزية وألمانية وفرنسية وأمريكية . وبمقتضى مرسوم صدر في ١٣ مارس ١٩٢٢ أصبح من المباح أن تؤلف شركات مختلطة ، يكون رأسمالها من اموال حكومية وأموال أجنبية ، وخضعت أغلب تجارة الخشب وصناعة التعدين لشركات من هذا النوع .

هل كان هذا النظام الواقعي الذي ساد روسيا تحت حكم لينين ، والذي سمي " بالنظام الاقتصادي الجديد " ، هو الاشتراكية العملية كما قال بها ماركس ؟ قطعاً لا ، فحيث يعمل العمال في نظير أجر لدى رب عمل يملك أدوات الانتاج ، ويجنى ارباحاً من عملهم ، لا تكون ثمة اشتراكية ولا شيوعية في منطق الماركسية . وطبيعي أن لينين لم يكن يجهل معارضة النظام الذي طبقه للاشتراكية الماركسية . ولكن الفرق بينه وبين ماركس ، أنه كان يحاول تجربة عملية يلعب فيها الواقع دوراً إيجابياً .

وكان الواقع العملي بالنسبة إلى لينين هو الاتحاد السوفييتي ، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من طبيعة جغرافية ، وتراث فكري وحضاري وتاريخي . كان لينين يعالج قضية الشعوب السوفييتية ، بينما كان ماركس يرسم نهاية رأسمالية غرب أوروبا في القرن التاسع عشر . ومن مجموع الحلول التي طبقها لينين ، والتبريرات النظرية لها ، تكونت " اللينينية " ويأبون إلا القول بأن اللينينية هي الماركسية متطورة ، وهو تعبير أجوف ، لأن أحداً لا يستطيع الزعم بأن نظاماً ما مقطوع الصلة بما سبقه من نظم . وعلى هذا الوجه يمكن القول بأن الماركسية هي الرأسمالية متطورة ، وأن الرأسمالية هي الاقطاعية متطورة ، ومع ذلك فلكل منها ذاتيتها وخصائصها المميزة . إنما الواقع الذي لاشك فيه ، أن الثورة الشيوعية التي قامت في روسيا ، وحملت الماركسية شعاراً ، قد حاولت أن تحقق الاشتراكية الماركسية على الواقع الروسي . وأقصى ما يمكن أن يقال انصافاً للشيوعيين ، أن النظرية والواقع قد تفاعلا ، فأخرجنا نظاماً ليس هو الاشتراكية الماركسية ، ولا هو الاقطاعية القيصرية ، ولكنه نوع خاص من الاشتراكية تحمل الطابع الروسي ، بحيث يمكن تسميته " الاشتراكية السوفييتية " ، بدلاً من اللينينية .

وقد تكرر الأمر نفسه أيام ستالين ، وظهر تبريراً له ما سمي " بالستالينية " . ثم استمر التطور أو التطوير ، وانعقد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي ، وأدان التجربة الستالينية . وهنا يجب أن نقف لحظة ، فمن العسير أن ينسب إلى ستالين ومولوتوف ومالينكوف ... الخ أنهم لم يفهموا الماركسية كما وضعها ماركس ، أو اللينينية كما طبقها لينين ، بل الذي نسب إليهم حقيقة هو الجمود وعدم التطور . أي ان المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي رأى أن الحلول التطبيقية التي اتبعتها ستالين في التنظيم الاشتراكي داخل الاتحاد السوفييتي كانت خطأ ، أو بمعنى أدق ، أنه لم يكيف الحلول تكييفاً يلائم واقع المشكلات الروسية . فوجه التخطئة ان ستالين لم يخضع للواقع بالقدر الكافي ، لذلك أهدرت الستالينية وأدينت ، او على رأيهم ألغيت المرحلة الأخيرة من تطور الماركسية وعادوا إلى اللينينية . واللينينية ، في تاريخ الاشتراكية السوفييتية تمثل الجرأة على الماركسية ، ومعالجة الواقع وفقاً لمقتضياته . وخروتشوف له جرأة لينين ، ولكنه عجز عن تبرير جراته بنظرية من عنده ، فتمسك باللينينية ، ولم تظهر إلى الوجود نظرية خروتشوفية وإن كان هو القائل :

" اننا نعيش في عصر طرح فيه تطور الانسانية الاجتماعي ، قضية الاستعاضة عن النظام الرأسمالي بالنظام الاشتراكي على الصعيد العالمي . وهذا عصر نضال حاد تفعل فيه الرأسمالية كل شيء لكي تؤخر ساعة هلاكها المحتممة ، بينما لاتدعم الاشتراكية وتطور مكاسبها فحسب ، بل تساعد أيضاً جميع الشعوب على تحقيق طموحها المشروع إلى التحرر الوطني والاجتماعي وإلى السلام والتقدم ... لقد وضعت الحياة أمامنا مهمة ان نبين للشعوب ، في مدى تاريخي قصير ، مزايا اسلوب الانتاج الاشتراكي وإمكاناته الهائلة . ولتحقيق هذه المهمة ، ينبغي لنا ، لا أن نوحدها قوانا السياسية فحسب ، بل أن نوحدها أيضاً قوانا الاقتصادية ، عن طريق تطوير التعاون ، وتقسيم العمل ، واستغلال منجزات العلم والتكنيك الحديثين استغلالاً فعالاً وأفضل من ذي قبل . من الضروري التوصل إلى تطور البلدان الاشتراكية بمزيد من السرعة . وهذا الطريق إنما اعترفت به جميع الاحزاب الماركسية – اللينينية ، وهو معلل ومدعم في الوثائق التاريخية البرنامجية التي صودق عليها في اجتماعي موسكو عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ .

" ومع ذلك يوجد من يقولون عن انفسهم إنهم ماركسيون ، ويحاولون أن عن طريق التحكم اللفظي ، أهم ما استخلصه لينين خاصاً بضرورة المباراة الاقتصادية السلمية بين النظامين : نظام الاشتراكية ونظام الرأسمالية ، والأهمية الحاسمة لنجاحنا الاقتصادي . فهم إذ يقفون ضد سياسة التعايش السلمي ، والمباراة الاقتصادية السلمية . يزعمون ان هذه ليست غير تكرار لنظريات " الاقتصاديين " الذين – كما هو معروف – أولوا النضال السياسي ضد الرأسمالية أهمية من الدرجة الثانية ، بينما اعتبروا النضال الاقتصادي المهمة الاساسية للطبقة العاملة .

" غير أن مثل هذا التحكم اللفظي لا يمكن ان يصدر إلا ممن لا يفهمون جوهر اللينينية .

" ... إن المباراة الاقتصادية السلمية بين النظامين التي تتحدث عنها الوثائق المنهجية للأحزاب الشيوعية والعمالية ، لا تنفي اطلاقاً ، بل تفترض النضال السياسي الطبقي ، تخوضه الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية من أجل الاشتراكية . ولكن نجاح الشعوب الاشتراكية في الجبهة الاقتصادية ، هو الذي يخلق أكثر الامكانيات ملائمة لأجل تطوير نضال البروليتاريا في البلدان الرأسمالية في سبيل تحررها الاجتماعي ، ولأجل تقوية نضال التحرر الوطني للشعوب . وهذه حقيقة جلية ، ومعترف بها عموماً بين الماركسيين .

" وفي الظروف الجديدة ، واستناداً إلى تحليل عميق للواقع المعاصر ، طورت الحركة الشيوعية العالمية هذه الأفكار اللينينية في اجتماع ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو عام ١٩٦٠ " .

ثم هو القائل : " إن كل بلد اشتراكي يحرز نجاحاً فعلياً في تطوير الاقتصاد ، وفي رفع مستوى حياة الشعب ، إنما يسهم بقسطه الأمامي في قضية انتصار أفكار الماركسية " .

وهكذا تطورت " وحدة الطبقة العاملة " و " التناقض العدائي بين الطبقة العاملة والرأسماليين " و " واجب الماركسي في أن يدفع بالمتناقضات إلى ذروتها لتحطيم الرأسمالية العالمية " و " أن العمال لا وطن لهم " ... الخ ، إلى أن واجب الاشتراكيين ، في كل بلد اشتراكي ، ينحصر في أن يقدموا من نجاحهم في تطوير حياتهم ، داخل بلادهم ، مثلاً يجذب انتباه الآخرين ، ويدفعهم إلى احتذائه . ووراء كل هذا أفكار تمس قوانين الجدلية المادية وتكشف ثغراتها ، كما سنرى فيما بعد .

ووراء مبرره القوى من الواقع ، " أو أشد المواد اقناعاً ، أي واقع الحياة بالذات " كما قال خروتشوف ، وهو أن ويلات الحرب العالمية الثانية كانت كافية ليكتفي كثير من الشيوعيين بمشكلاتهم الخاصة وألا يزوجوا بأنفسهم في صراع غير وطني ، خدمة للنظرية الماركسية . ولهذا دلالة خاصة إذ أنه يحطم جمود الماركسية ، ووحدها ، التي طبعها بها الجدلية المادية .

ولقد جاءت الضربة الأولى من يوغوسلافيا ، ثم قادها خروتشوف الذي حمل لواء التعايش السلمي بدلاً من الصراع الطبقي . وحالف الحكومات الوطنية ، وخذل الشيوعية المحلية التي لا تزال متعلقة بأهداب الماركسية ، ولعل أنور خوجه زعيم ألبانيا أن يكون صادقاً عندما وصف خروتشوف بأنه اخطر مراجع للماركسية . ومع وقوف يوغوسلافيا في جانب ، وروسيا في جانب ثان ، والصين وألبانيا في جانب ثالث ، تحطمت سمة العالمية التي لا تقوم الماركسية بدونها . وانعكس هذا التحطيم على الاحزاب الشيوعية ، فانقسمت ن فكانت مذاهب شتى . وفي مواجهة كل هذا لاتزال الماركسية كما فهمها تروتسكي تسود الحركة الاشتراكية في بقاع من آسيا أخصها سيلان .

أيا كانت الاسباب التي أدت إلى هذه الفرقة ، فقد كانت دليلاً من الواقع أن ثمة شيئاً ما ، في الماركسية النظرية يعرضها للاصطدام بالواقع ، ويمزقها من الداخل .

تلك هي التجربة الأولى .

والتجربة الثانية في الصين ، فقد بدأت الاشتراكية فيها على صورة تختلف عن الاشتراكية الماركسية إلى درجة أنهم بسببها ماو تسي تونغ بخروجه على النظرية . ومع ذلك لم يلبث الواقع الصيني أن أخضع الماركسيين لأحكامه ، فجاءت الاشتراكية الصينية فذة في مميزاتا . اشتراكية بناها وما يبنها الفلاحون وليس العمال . اشتراكية لم تقض على الرأسمالية الوطنية بل تعاونت معها . اشتراكية تبدع اليوم نظام " الكوميونات " مخالفاً في أصوله وجزئياته الكولخوزات والسوفخوزات التي يقوم عليها التنظيم الزراعي في الاشتراكية السوفيتية ، أنها ليست اشتراكية ماركسية ، ولا اشتراكية سوفيتية ، بل اشتراكية صينية لحماً ودماء ، تتبادل مع الاشتراكية السوفيتية تهمة القومية ، وهذا حق .

والتجربة الثالثة : هي قصة تطبيق النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية . فقبل الحرب العالمية الثانية ، كانت أغلب هذه الدول تحبو أو تمشي في مدارج الرأسمالية . وفيما عدا ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، كان لا بد من أن تمر سنون طويلة ، حتى ينتشر التصنيع ويزداد الرأسماليون قلة وغنى ، ويزداد العمال عدداً وفقراً ، إلى أن تصل الأمور إلى ما يسمى " العتبة " فيحدث الانفجار . كان لابد من حدوث هذا ، حتى تكون ناضجة للاشتراكية الماركسية . ثم قامت الحرب ، ولما أن انتهت ، كانت كل هذه البلاد محتلة بالجيوش السوفييتية ، كما كانت أوروبا الغربية محتلة بالجيوش الأمريكية والانجليزية والفرنسية . وأينما وجدت الجيوش وجد نظام الدولة الغالبة فأوروبا الشرقية أصبحت اشتراكية ، واجتثت الرأسمالية من أساسها قبل أن تبلغ دور النضج . استولت الأحزاب الشيوعية – وكانت اقلية ضئيلة – على الحكم ، لا لأنها قد نظمت العمال في طبقة ، وقادت صراعها ضد الرأسمالية ، ولكن لأن روسيا أرادت ذلك . وكان هذا كله مخالفاً لقوانين تطور المجتمعات الانسانية التي استعملها ماركس للوصول إلى الاشتراكية الماركسية . فرأينا اشتراكيات قائمة لم تكن يوماً وليدة أي تطور اقتصادي أو اجتماعي بالمعنى الذي عرفته الماركسية . بل رأينا ما هو أغرب من هذا ؛ الحكومات الاشتراكية في أوروبا الشرقية تأخذ من جهود عمالها لتدفع للاتحاد السوفييتي تعويضات الحرب عن جرائم الرأسمالية (رومانيا مثلاً) ، وأغرب من هذا على المنطق الماركسي ، أن بلداً كالألمانيا ، التي كان شعبها الموحد في طور متساو من الناحية الاقتصادية والفكرية ، تنقسم إلى دولة اشتراكية ، ودولة رأسمالية . وتقف حدود الاشتراكية عند الخط الذي رسمه المحتلون جميعاً اشتراكيون ورأسماليون . ويتكرر الأمر نفسه في كوريا ، فشمال خط ٣٨ مجتمع اشتراكي ، وجنوب خط ٣٨ مجتمع رأسمالي . إن ماركس ليتلمل في قبره لو نسبنا إليه أنه حلم يوماً بأن خطوط العرض الوهمية حدود لبداية أو نهاية التطور الاشتراكي . ثم يتكرر الأمر مرة أخرى في فيتنام ، وأينما اجتمع الاشتراكيون السوفييت والرأسماليون الأمريكيون ، في جنيف أو باريس أو غيرها ، رأينا النظم في بلاد لا تمت إلى المجتمعين بصلة ، تنتقل انقلاباً من اشتراكي إلى رأسمالي ، أو من رأسمالي إلى اشتراكي . وهكذا أثبت الواقع الدولي ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن " نوعاً " من الاشتراكية يمكن ان ينشأ ويطبق دون سند سوى القوة العسكرية تفرضه وتحميه . القوة العسكرية المسخرة لحماية مصالح قومية ، روسية أو أمريكية ، والتي تصارعت ولا تزال على حساب الشعوب .

ثم أخيراً ، الاشتراكية التي نحب ان نسميها " الاشتراكية الاستعمارية " ونعني بها تلك الاشتراكية التي حمل لواءها ، وينادي بها ، الاشتراكيون في إنجلترا وفرنسا من خلفاء أوين وفورييه . وجد هؤلاء الاشتراكيون أنفسهم في بلاد مفعمة بالرخاء ، يتقاضى العمال فيها أجوراً لا تخطر بأحلام زملائهم في بلاد العالم ، ويعيشون في مستوى يصبو إليه حتى الرأسماليون في أغلب بلاد أفريقيا وآسيا ، ومع ذلك فقد كانوا يوماً أصحاب نظريات اشتراكية قائم منطقتها على بؤس العمال وظلمهم ، وعلى التناقض بين مصالحهم ومصالح الرأسماليين ، أي على التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية فما الذي حدث ؟ عندما تغير واقع العمال ، قال حزب العمال البريطاني ، حامل لواء الاشتراكية ، في كتاب نشره تحت عنوان " اشتراكية القرن العشرين " . " إن أكبر تحدٍ للاعتقاد القديم بتناقض الرأسمالية والاشتراكية ، جاء من النجاح الذي أحرزه الإصلاح التطوري ... وإذا كان الرأسماليون قد رأوا أنه من المناسب أن يبعدوا في التطبيق عن مثلهم النظرية ، فكذلك فعل الاشتراكيون الذين أرادوا أن يصنعوا شيئاً أكثر من مجرد الحديث عن المستقبل . وخطوة خطوة اقتلعت أكثر مساوئ الرأسمالية في خلال الاتفاقات الجماعية ، والخدمات الاجتماعية ، واتساع نطاق الضرائب ، وانتشار المؤسسات التعاونية والمحلية ، وفوق هذا القضاء على البطالة ، فتغيرت حياة العمال بالرغم من أن رأس المال الفردي لا يزال قائماً ... وبينما اتجه الرأسماليون إلى قبول الوضع الجديد بل والادعاء بأنه من انتاجهم ، انقسم الاشتراكيون وأحاط بهم الغموض : فلو ان الرخاء المادي ، وزيادة الانتاج ، هي ميدان المنافسة بين الرأسماليين والاشتراكيين ، لأصبحت قضية الاشتراكيين على أحسن فروضها غير رابحة " . إذن فلواء الدفاع ضد الفقر الذي رفعه الاشتراكيون ونسجوه من نظريتهم قد

سقط فلم يعد ثمة فقر في إنجلترا . ونعني الفقر الذي نعرفه في بلادنا ، وفي بلاد كثيرة من حولنا ، لأن الفقر قد تغير معناه عند الاشتراكيين الانجليز ، وحدده كروسلاندر الاشتراكي الانجليزي ، بأنه الحد الذي يسمح للأسرة التي تتألف من خمسة أفراد مثلاً ، بانفاق ٦ شلنات و ٨ بنسات على الشراب والدخان والهدايا والكتب والترويح عن النفس ، وفي فرنسا لم يختلف الأمر ، فحتى أندريه فيليب الاشتراكي الفرنسي ، الذي أدان بشجاعة العدوان الفرنسي على مصر وفي الجزائر ، ورثا الاشتراكية التي غدروا بها في كتاب حملته هذا العنوان ، يبدأ كتابه بإعلان أن التأكيدات الماركسية لا تتفق مع الواقع الذي نلمسه في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ثم قال : " يتخذ النمو الاقتصادي في البلاد يوماً بعد يوم الشكل المزدوج للاستثمار العام ، الذي تسحب المنشأة بموجبه من أرباحها المبالغ اللازمة لكفالة اتساعها ، بدلاً من توزيع الأرباح على المساهمين . وفي هذه الظروف ، تلعب الملكية دوراً متضاداً في الخلاف بين الطبقات ، تلك الخلافات التي يحددها أكثر من ذلك اختلاف الدخل ، ولا سيما طرق استخدام هذا الدخل . إن ما يثير احتجاج أغلبية السكان ، ويثير المنازعات الاجتماعية ، إنما هو المصروفات التي تتعلق بالاستهلاك ، ولا سيما المصروفات التي تصرف بغرض التباهي " .

وهكذا أصبحت معركة الاشتراكية في إنجلترا وفرنسا منصبة على كيفية توزيع الرخاء بين العمال وأصحاب العمل ، ولكن بشرط أساسي ، هو أن يظل الرخاء قائماً . والواقع ان أزمة الاشتراكيين في فرنسا وإنجلترا ناتجة من نقطة واحدة هي : أن أحداً منهم لا يريد ان يعترف - صراحة على الأقل - بأن الرخاء الذي يتنازعون عليه ، والذي رفع مستوى معيشة العمال هناك ، هو حصيلة تراكم الثروات عندهم على مدى تاريخهم الاستعماري . إن كل قيمة عندهم اكتسبت ثمانين في المائة منها من جهود سكان المستعمرات ، ولو كان الاشتراكيون هناك اشتراكيين حقاً ، لكان حتماً أن يبدؤوا برد المسلوب إلى أصحابه ، أو إيقاف عملية السلب على الأقل . غير أن هذا كان سيؤدي حتماً إلى انهيار المستوى المعيشي للعمال وللإشتراكيين وللشبيوعيين . وللخروج من هذا المأزق أصبحت الاشتراكية هناك اشتراكية خاصة ، هي التي أسميناها " الاشتراكية الاستعمارية " . وموداها أن تكون ذات وجهين ؛ فهي اشتراكية ماركسية ، أو نقابية ، أو فابية ، تناضل لمزيد من الكسب داخل بلادهم ، وعدوانية استعمارية ، أو على الأقل سلبية رجعية ، بالنسبة إلى قضايا تحرر المستعمرات . على الوجه الأول يناضل الاشتراكيون نضالاً اشتراكياً ، وعلى الوجه الثاني لم تتردد الاشتراكية الفرنسية في التحالف مع الرأسمالية الإنجليزية في شن عدوانها الغاشم على مصر عام ١٩٥٦ . وعلى هذا الوجه أيضاً تحالف الشيوعيون والاشتراكيون الفرنسيون مع الرأسمالية الفرنسية في المذبحة التي أجروها معاً في الجزائر غداة الحرب العالمية الثانية ، حيث أبادوا ٤٥ ألف جزائري ؛ لأنهم نادوا بالاستقلال . و أعلن أتيين فاجون عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي أنه يرى وجوب علاقات دائمة بين فرنسا والجزائر ضمن اتحاد فرنسي حقيقي . وأدانت جريدة " الأومانييتية " ، لسان الحزب الشيوعي الفرنسي ، ثوار الجزائر ، وطالبت بعقاب " الزعماء القوميين الذين خدعوا - عامدين - الجماهير المسلحة ، خادمين بذلك مصالح الأسياد المائة ، في سعيهم لإيجاد قطيعة بين السكان الجزائريين وشعب فرنسا " . ولم يتغير موقف الماركسيين الشيوعيين في فرنسا إلى أن تغير الواقع ، أي إلى أن أصبح واضحاً أن محاولة الاحتفاظ بالجزائر فرنسية ، واستمرار الحرب تهددان رخاء الفرنسيين بما فيهم العمال . عندئذ رفع حرج الواقع ، وتذكر الشيوعيون الماركسيون في فرنسا وحدة الطبقة العاملة فأصبحوا أكثر إيجابية . ولكن الحجة التي أقنعتهم ، وأخرجتهم من سلبيتهم ، لم تكن صلابة النظرية الماركسية ، بل مرارة الواقع الذي خلقه أبطال الجزائر . وهي حجة لم تقنع الشيوعيين فقط ، بل أقنعت الرأسماليين أيضاً ، فانتهت الحرب الجزائرية .

وهكذا لم تكن المسألة في إنجلترا وفرنسا مسألة أي النظريات الاشتراكية أكثر علمية ، وأكثر منطقاً ، ولم يكن من الممكن امام واقعهما الاستعماري أن تقوم فيهما إلا تلك الاشتراكية التي ينادي بها الانجليز والفرنسيون : الاشتراكية الاستعمارية .

- ٨ -

كل تلك التجارب المختلفة ، المتميزة ، كانت في الحقل الاشتراكي ، أي في ذلك الحقل الذي وضع ماركس - طبقاً لمنهجه العلمي - أساساً لحرثه ، وشق قنواته وبذر بذور الاشتراكية فيه . ومع ذلك ، لم يغن ما قاله ماركس عن ان تزرع كل امة حقلها الاشتراكي على الوجه الذي تستلزمه ترتيبها الخاصة . على هذا أبدعت كل أمة اشتراكيته .

بقيت ، بعد هذا ، عشرات القضايا الانسانية التي لم يكن لماركس قول حاسم فيها .

بقيت قضايا التحرر الوطني من استعمار البلاد المتقدمة ، واختيار الشعوب الحرية . وهل ترضى أية دولة فقيرة في آسيا أو أفريقيا ، ان تكون ولاية من الولايات المتحدة الامريكية ، أو جمهورية من الجمهوريات السوفيتية ، ولو كان في هذا رخاء كرخاء الامريكيين ، وقوة كقوة الروس ؟ .. وبقيت قضايا الأمم التي لا تزال في مراحل البداوة الأولى . وهل تقبل أية امة أن تؤجل مستقبلها الاشتراكي حتى نخوض تجربة الاقطاع والرأسمالية ؟ .. وبقيت قضايا القومية في الأمم التي تدرك وحدة وجودها ، فتريد ان تتحد ، أو أن تلغي تمزقها القومي . وهل تقبل أية امة في الأرض أن تتخطى وجودها لتتناضل في سبيل طبقة عالمية عاملة او غير عاملة ؟ .. وبقيت قضايا الدين . وهل يقبل مئات الملايين من البشر أن يتخلوا عن معتقداتهم لأن سلوك الكنيسة في أوروبا لم يكن يعجب ماركس ؟ .. وبقيت قضايا الإنسان كإنسان ، ومكانه من الطبيعة ، وحرية التي تكاد المدينة الأوربية أن تكون تأمرأ عليها ، من أول المادية إلى آخر الوجودية . وهل يكفي ، لينسى الإنسان أنه انسان ، أن يقال له إنك جزء من الطبيعة ، وان الطبيعة خاضعة لقوانين حتمية ؟ .. وبقيت قضايا الاخلاق . وهل يكفي أن نعرف علاقات الانتاج في مجتمع ما ، لنعرف بذلك لماذا يلتزم ملايين البشر في مجتمعات شتى قواعد في السلوك يثيرهم الخروج عليها ؟ .. هل تفسر علاقات الانتاج لماذا كان الكذب رذيلة في أركان الأرض جميعاً ؟ .. وأخيراً وليس آخراً ، بقيت قضايا العلاقات بين الشعوب ، وهل تستطيع الجدلية المادية أن تفسر الخلاف الذي أصبح ، أو كاد ان يصبح عدائياً - بين الصين والاتحاد السوفيتي ؟ لقد أعلن الطرفان ما أخفياه طويلاً ، وهو أن خلافهم غير قائم على معرفة الظروف ، ولكن على أساس عقائدي ، أي أنهم مختلفون في المنهج الفكري العلمي الذي يقدر على أساسه الظروف ، ويحددون على ضوءه مواقفهم . قد يدعي كل منهم أنه الجدلي المادي الماركسي اللينيني الأصيل ، وأن خصمه مثالي بورجوازي انتهازي . وكذلك يقولون . ولكن المهم ، هل تفسر الجدلية المادية الماركسية اللينينية ... الخ ، ظاهرة الخلاف ذاتها ؟ لقد حاول الشيوعيون والماركسيون أن يفسوا كل شيء على ضوء الجدلية المادية ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفسروا تمزقهم الداخلي ، الذي بدأ واستمر ولا يزال قائماً منذ أن وجد ماركس على المستويين النظري والتطبيقي كليهما ، مع أن تلك ظاهرة " طبيعية " لا يستطيع أن يجدها أحد من الشيوعيين أو الماركسيين وخاصة في الوطن العربي .

ما معنى كل هذا ؟ ..

معناه ، أولاً ، أن واقع كل أمة يبدع اشتراكيته ، وأن " اشتراكيتنا تنبثق من واقعنا " كما اختارت أن تقول جماهير الشعب العربي التي يضيق بمنطقها أدعياء الثقافة .

ومعناه ، ثانياً ، أن ثمة ظواهر اجتماعية طرحها ويطرحها يوماً الواقع المعاصر ، لم تستطع الجدلية المادية أن تقدم لها تفسيراً موحداً ، فاختلّف فيها الاشتراكيون .

ومعناه ، ثالثاً ، أن ثمة انفصاماً تتسع شقته بين النظرية العلمية التي أبدعها ماركس منذ أكثر من قرن ، وبين التطبيق الاشتراكي في القرن العشرين . لقد وجد الانفصام منذ البداية ، ثم عبر عن وجوده في جزئيات محدودة ، اتسعت ، حتى أصبحت اجتهادات الاشتراكيين اليوم تجري في وادي التطبيق دون ضابط علمي ، بينما تعيش النظرية في كتب التاريخ بعيدة عن حياة الناس .

ولقد بدأ ماركس ذلك الانفصام عندما زرع فيما نشر من كتابه " رأس المال " بعد وفاته صلابة نظريته في فائض القيمة . فبعد ان كانت في الجزء الأول حاسمة في أن العمل هو الذي يحدد قيمة السلعة ، وكانت بذلك نقطة انطلاق صالحة لتطبيق الجدلية المادية على الرأسمالية والانتهاؤها بها إلى ما انتهى ماركس ، أصبحت القيمة في الجزء الثالث من كتابه تتحدد ، لا بالعمل المبذول في السلعة فعلاً ، بل بالعمل اللازم اجتماعياً لانتاجها ، الذي يتحدد بدوره طبقاً لما تقتضيه ظروف المجتمع في توزيع الطاقة العاملة على فروع الانتاج المختلفة . لأن - هكذا يقول ماركس - " الشرط الأول هو قيمة المنفعة والحاجة الاجتماعية للسلعة " .

ومن هذه النقطة ، انطلق الماركسيون : برنشتين وسوريل ولابريولا وخلفاؤهم " يطورون " الماركسية في الاقتصاد حتى احوالوا كتاب " رأس المال " إلى مجرد وثيقة تاريخية .

والواقع أن ماركس نفسه لم يكن جامداً ، إلى حد إعلانه أنه ليس ماركسياً .

واشترك انجلز في التعبير عن هذا الانفصام بمنتهى الوضوح في المقدمات التي كتبها بعد وفاة ماركس ، للطبعات المختلفة من البيان الشيوعي . فأوصى في تقديمه الطبعة الألمانية سنة ١٨٧٢ بعدم التركيز على أجزاء منه لأن الظروف قد تغيرت . وفي تقديمه الطبعة الانجليزية ١٨٨٨ أسماه " اشتراكياً " وفسر تسميته بالبيان " الشيوعي " بقوله : " .. لم نكن نستطيع أن نسميه " اشتراكياً " عندما كتب . ففي سنة ١٨٤٧ كان المقصود بالاشتراكية ، من ناحية ، أنصار النظم المثالية كأتباع أوين في انجلترا وأتباع فورييه في فرنسا ، وقد تحول كل منهم إلى مجموعات صغيرة تموت تدريجياً ، ومن ناحية أخرى ، زمرة بالغة التباين من أدعياء الاشتراكية ، كانوا يلجأون إلى مختلف وسائل التفتيق في الدعوة إلى الحد من المآسي الاجتماعية ، دون المساس برأس المال والربح ، وكانت كل من الفئتين من خارج حركة الطبقة العاملة ، وتتطلعان في الغالب إلى تأييد " المثقفين " . وكلما اقتنع قسم من الطبقة العاملة بعدم كفاية مجرد الثورات السياسية ، وطلبوا بضرورة إحداث تغييرات اجتماعية شاملة ، أسماوا انفسهم شيوعيين . ولقد كانت نوعاً بدائياً خشناً

وغريزياً من الشيوعية ، ومع ذلك فقد كانت تمس النقطة الجوهرية ، وكانت من القوة في الطبقة العاملة بحيث أخرجت الى الوجود شيوعية خيالية في فرنسا ... وهكذا كانت الاشتراكية في سنة ١٨٤٧ حركة الطبقة الوسطى ، وكانت الشيوعية حركة الطبقة العاملة ... ولما كان رأينا منذ البداية أن : " تحرر الطبقة العاملة يجب أن يكون من صنع الطبقة العاملة نفسها " ، فلم يكون من الممكن الشك في أي الاسمين نختار ...

وعلى أساس أن " تحرر الطبقة العاملة يجب أن يكون من صنع الطبقة العاملة نفسها " دون تطلع إلى تأييد " المتقنين " أو تعويل على " الفلاحين " لم ير انجلز - عندما قدم للطبعة الروسية من البيان الشيوعي سنة ١٨٨٢ - في الثورة تندلع في المجتمع الروسي الزراعي سوى إشارة لثورة " الطبقة العاملة " من غرب أوروبا .

وعندما نلاحظ نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا ، وثورة الفلاحين الاشتراكية في الصين ، وقيادة " المثقفين " من أمثال لينين وماو تسي تونج الثورات الاشتراكية ، ندرك إلى أي مدى وصل الانقسام بين النظرية والتطبيق . وإذ قال واضعو كتاب " أسس الماركسية - اللينينية " إن على كل العمال والعاملين سواء كانوا شيوعيين ام اشتراكيين ديمقراطيين ، أم اعضاء في منظمات خاضعة لنفوذ الكنيسة ، أن يوحدا جهودهم ، ولو بغير قيادة الشيوعيين ، لأن مصلحتهم مشتركة ، فإنهم لا يفعلون سوى تأكيد بعد الشقة بين ما يقولونه وما قاله ماركس وانجلز من قبل .

قلنا ان ماركس لم يكن جامداً .

كذلك لم يكن انجلز جامداً إلى حد أنه أعلن في تقديمه لما كتبه ماركس عن " الصراع الطبقي في فرنسا " : " لقد أثبت التاريخ اننا كنا ، وكان كل الذين يفكرون مثلنا مخطئين " .

وهو الذي قال عن اسناد التطور إلى العامل الاقتصادي وحده : " كان علينا أن نؤكد المبدأ الاساسي أمام أعداء ينكرونه ، ولم يكن يتوافر لنا دائماً المكان والزمان المناسبان للاعتراف للعوامل الأخرى بان تسهم في التطور بالقدر المناسب " .

والحق أيضاً ، إنصافاً للذين أنصفوا أو يحاولون ، أن فئة كبيرة من الشيوعيين ومن الماركسيين ، وعلى رأسهم واضعو " أسس الماركسية - اللينينية " من مفكري الاتحاد السوفييتي ، يحاولون جهدهم أن ينفوا عن الماركسية الجمود ، والتحكم اللفظي " والاحتجاج بأقوال قيلت منذ قرن " . وتلك معركة خاضها من قبل لينين ضد اليساريين ، ثم ضد اليمينيين ، ثم ضد نفسه فيما كتب قبل الثورة وما فعل بعدها ، إلى ان أصبحت طريقته في تفسير الماركسية وتطبيقها مذهباً يحمل اسم " اللينينية " ، وخاضها ستالين ضد تروتسكي وزمرته ، وتفتك الآن بوحدة الجبهة الشيوعية وتمزق أحزابها في انحاء الأرض . وفوق هذا كله تهدد ثقة الجماهير بالاشتراكية .

وهذا هو ما يهمننا .

اننا نقول ببساطة لكل الذين يهمهم مستقبل الاشتراكية :

إن الانفصام بين الجدلية المادية كأساس علمي للاشتراكية ، وبين التطبيق الاشتراكي ، " ظاهرة اجتماعية " يجب ان تدرس موضوعيا و علمياً ، حتى لا تهدد المستقبل الاشتراكي جميعه . وغن دراستها الموضوعية العلمية تقتضي ألا ننكرها فتلك مثالية أولى . وتقتضي ألا تتخذ منها موقفاً مبنياً على التقدير الشخصي فتلك مثالية أخرى . وإن الاشتراكيين أمام أمرين : إما ان يتجمدوا فيصحبون في صفوف الرجعية ، وإما أن يلودوا " بالتجربة والخطأ " ، فيفقدون الأساس العلمي للاشتراكية .

ونقول ببساطة ايضاً : لا جدوى من التحايل .

إن كثيرين يجادلون في جدوى الفلسفة الماركسية أو الجدلية المادية . يقولون إن الاشتراكية الماركسية كانت تطبيقاً للجدلية المادية على وقائع عاصرت ماركس وغير قائمة الآن . فإذا صح أن تغير الظروف قد يؤدي إلى تغيير الطول الاشتراكية ، فلا يمكن أن يؤخذ هذا دليلاً على ان المنهج الفكري الماركسي أو الجدلية المادية قاصرة عن أن تصلح منهجاً للدراسة والتطبيق في كل مكان وزمان . ونحن نقبل هذا التراجع ، ونقول معهم أن عيوب التطبيق قد تكون انحرافاً لا يعيب المنهج ، ولكننا لا نسلم معهم بأن ماركس قد أخطأ في تطبيق الجدلية المادية على النظام الرأسمالي بالذات .

وقد رأينا من قبل كيف طبق ماركس قوانين الجدلية المادية على قوانين الرأسمالية ، فنتبع تطورها حتى انتهى بها إلى الشيوعية . فإذا كان المستقبل قد وقع على غير ما انتهت إليه دراسة ماركس ، أو كانت الشيوعية لا تعجب بعض الماركسيين مصيراً ، فلا يمكن ان نتهم الظروف ، فالجدلية المادية نظرية " علمية " كانت غايتها الوحيدة أن تحدد على أي وجه ستكون ظروف المستقبل . والحتمية هي مميز القوانين العلمية . فإن جاءت الظروف مغايرة لمنطق النظرية :

فإما أن يكون ماركس قد اخطأ في فهم وتطبيق قوانين الجدلية المادية .

وإما أن يكون قد اخطأ في فهم قوانين الرأسمالية .

وإما أن يكون المنهج الذي اتبعه في دراسته (الجدلية المادية) خاطئاً .

وعلى الذين يريدون ان يفعلوا شيئاً غير التحايل اللفظي ان يختاروا ما يريدون .

أما عندنا فماركس مبدع الجدلية المادية والمرجع في اختبار قوانينها وتطبيقها . وعندنا أيضاً أن ماركس من أفضل من وعى قوانين النظام الرأسمالي التي لم تتغير قط . فلا يمكن ان يكون العيب في فهم ماركس الجدلية المادية ، ولا في فهمه قوانين النظام الرأسمالي ، ولا في وقوع المستقبل على غير ما انتهى إليه ماركس ؛ لأن هذه هي الظاهرة التي نبحث لها عن مبرر . لا يبقى بعد هذا إلا أن يكون العيب في الجدلية المادية ذاتها كمنهج انتهجه ماركس فلم يصل به إلى الحقيقة . لقد كان اعجاز ماركس في تطبيق الجدلية المادية هو الذي وجه نظرنا أول الأمر إلى أن مثل هذا الرجل الفذ لا يمكن أن يكون مسئولاً عن النتائج التي أدى إليها تطبيق منهجه ، وكذبها الواقع ، إن هذا دون مستواه بكثير . فلا بد ان تراجع الجدلية المادية – وقلمنا روجعت مراجعة جادة غير مغرضة – لكي نعرف أن ماركس لم يخطيء في القياس ، وان الخطأ في المقياس ذاته ، ولعل الخطأ الاساسي الذي يمكن أن ينسب إلى ماركس ، أنه قدر المستقبل دون حساب وجوده نفسه ، فقد كان وجوده أحد العوامل الرئيسية التي شكلت المستقبل على غير ما توقعه . ومع ذلك ، فإن هذا عيب في المنهج الذي لا يحسب للإنسان حساباً ، ولو كان إنساناً عظيماً كماركس .

وفيما يلي من فصول سنرى كيف كان هذا ، على أساس من دراسة المنهج الفكري . وسنرى أن تصحيحاً بسيطاً في ظاهره لقوانين الجدلية المادية ، لم تتوافر أسبابه إلا في القرن العشرين ، أقام المنهج الفكري على وجه يجيب به عن كل ما عجزت الجدلية المادية عن أن تقدم عنه اجابة صحيحة ، ويفسر لماذا وقع المستقبل على غير ما تنبأ به ماركس ، ويخرج الكثيرين من حيرتهم ، وتناقضهم ، ثم يقدم لنا دليلاً من النظرية – بعد دليل التطبيق – على انه يمكن ان توجد اشتراكية عربية ، بل لا يمكن أن توجد إلا اشتراكية عربية في الوطن العربي .

لماذا نقول كل هذا ؟

لأننا في الوطن العربي ، مقدمون على صنع تجربتنا الاشتراكية . لأننا نريد أن نبني الاشتراكية العربية ، ولكن كثيراً من الجامدين ينكرون علينا أن نصنع تجربة خاصة بنا وان ننطلق من واقعنا ، ويحاولون – ما وسعتهم المغالطة – أن يفرضوا على الفكر العربي والسياسة العربية ، نظريات وحلولاً قرأوها في كتب وضعت لهم في أماكن بعيدة عنا ، واستمدت مادتها من واقع غير واقعنا .

لأننا ، ونحن نبني الاشتراكية العربية ، نريد ، ويجب ، أن نستفيد من التراث الاشتراكي كله ، من الخطأ ومن الصواب ، من النجاح ومن الفشل ، وان نعوض تخلفنا بأن نقدم على كل المتطلعين إلى الاشتراكية ، تجربة غنية ، متحررة من الولاء للذين اكتسبوا ولاء شعوبهم عن طريق قيادة نضالهم الخاص . ولكن كثيراً من الجامدين يريدون ان يفرضوا على تجربتنا أن تكون امتداداً ، وتكراراً ، لما تبعها من تجارب ، ويفرضون علينا ولاء لا حق لأحد فيه ، ويرهبوننا فكرياً بنوع من الكهانة والجمود.

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل ما تطرحه أمتنا من مشكلات خاصة بها . ولا نستطيع ان نتجاهل ما تعبر عنه جماهير وطننا الكبير . ولكن كثيراً من الجامدين يحاولون ان يحتالوا علينا تحت ستار العلمية التي لا علمية بعدها ، والاشتراكية التي لا اشتراكية غيرها . إنهم ينكرون علينا الحق في بناء " الاشتراكية " ويرددون كالبغاوات ما هي تلك الاشتراكية العربية ؟

مهلاً .

قبل أن نعرف ما هي الاشتراكية العربية ، يجب ان نعرف الأسس التي تقوم عليها ، فإننا نريد ان تكون اشتراكية علمية .

كيف ؟ ...
